جامعة الدكتور يحي فارس – المدية -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر

دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2022)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

اعداد الطالبان:

حمدادو رابح

شرفاوي عادل

اشراف الدكتورة :

بن يحي نسيمة

2023/ 2022


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على سيد الخلق وأشرف المرسلين سيدنا ونبينا مُحَمَّد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

أحمد الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا في إعداد هذه المذكرة، فألف شكر

و الحمد لك يا رب العالمين

كما اتقدم بالشكر الجزيل والاحترام الكبير للأستاذة المشرفة الدكتورة " بن يحي نسيمة" على النصائح والتوجيهات التي قدمتها لنا وأيضا المساعدة الكبيرة التي كان لها بالغ الأثر في انجاز هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر الكبير إلى أختي التي ساندتني كثيرا في هذا الانجاز وإلى عائلتي الكريمة وإلى كل شخص دعمني في إنجاز هذا العمل سواء كان دعم مادي أو معنوي شكرا جزيلا لكم

فلا ننسى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وتقييمه فشكرا لكم لتشريفنا بحضوركم من أجل تقييم هذا البحث والعمل

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي العزيزة و والدي رحمه الله

إلى جميع إخوتي وأخواتي.

إلى كل أهلي.

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات أصدقائي زملائي و رفقائي في الدراسة وخارج

الدراسة.

إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في مساري الدراسي من

المرحلة الابتدائية مرورا بالمتوسط والثانوي وصولا إلى ليسانس

والماستر

إلى كل من علموني أن العلم سلاح والأخلاق ذخيرته.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي.....

الطالب: شرفاوي عادل



اهدي هذا العمل الى من هما قدوتي ومثلي الأعلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما واسكنهما الجنة

والى أخي وزوجته الطيبة وأخواتي قرة عيني وجميع أولادهم اللاتي شاركوني في التعب في هذا العمل

الى كل الأهل والأقارب

الى زملاء الدراسة الذين جمعتني معهم الدراسة وشاركنا فيها كل التعب والجهد

إلى أعز الاصدقاء أحمد دحماني، كريم غلام، مُحَّد رياض زبيش، رابح بوتليس، ياسين شرقي وابن أختي والغالي عندي كثيرا محمود

وإلى أعز وأقرب الناس لي وكل من عرفني واحترمني

الطالب: حمدادو رابح

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة أهم المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي و الاستقرار المالي ، و سنتطرق الى دور الشمول المالي في تحقيق و تعزيز الاستقرار المالي الجزائر.

حيث توصلت الدراسة الى أن الدول العربية عامة، و الجزائر على وجه الخصوص مازالت تسجل أدنى المستويات مقارنة بدول الخليج و دول العالم، رغم التحسن الملحوظ الذي تشهده في الآونة الاخيرة. وجب العمل على تسريع عجلة الشمول المالي و تعزيز مستوياته و دوره في تحقيق الاستقرار المالي بالجزائر و ذلك بالاعتماد على المؤشر المالي العالميz-score.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المالي، الشمول المالي في الجزائر، مؤشر z-score للاستقرار المالي.

Abstract:

This study aims to highlight the extent to which financial inclusion has contributed to financial stability in Algeria.

Through this study, we will try to learn the most important concepts of financial inclusion and stability. We will address the role of financial inclusion in achieving and enhancing financial stability on Algeria's.

The study found that the Arab countries in general, and Algeria in particular, continue to register the lowest levels compared to the Gulf states and the countries of the world, despite the remarkable improvement in recent times. Financial inclusion must be accelerated and its levels enhanced and its role in the achievement of financial stability in Algeria should be enhanced, drawing on the global financial index z-score.

Keywords: **financial inclusion**, **financial stability**, **financial inclusion in Algeria**, **indicator z-score for financial stability**.

الفهـــرس

فهرس المحتويات

العنـــــــــوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
الاهداء	
المستخلص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة	أ-خ
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي	3
المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي	3
المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي وخصائصه	4
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشمول المالي	6
المبحث الثاني: شروط الشمول المالي، أبعاد، ومؤشرات قياسه	8
المطلب الأول: شروط الشمول المالي ومبادئه	8
المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي وأهم العوامل المؤثرة فيه	10
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الشمول المالي	13
المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي	20
المطلب الأول: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي	20
المطلب الثاني: سياسات الشمول المالي	24
المطلب الثالث: الاستبعاد المالي وتحديات الشمول المالي	27
خلاصة	29

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي	
تمهيد	31
المبحث الأول: ماهية الاستقرار المالي	32
المطلب الأول: نظرة تاريخية للاستقرار المالي	32
المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار المالي ومميزاته	33
المطلب الثالث: أهمية الاستقرار المالي، أسسه، وأهدافه	34
المبحث الثاني: عناصر، أسباب ومصادر عدم وجود استقرار مالي	37
المطلب الأول: عناصر الاستقرار المالي	37
المطلب الثاني: أسباب عدم وجود استقرار مالي	39
المطلب الثالث: مصادر عدم وجود استقرار مالي	41
المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار المالي، محدداته، ورهاناته	43
المطلب الأول: مؤشرات الاستقرار المالي	43
المطلب الثاني: محددات الاستقرار المالي	50
المطلب الثالث: رهانات الاستقرار المالي	52
خلاصة	54
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر	
تمهيد	56
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه	57
المطلب الأول: واقع الشمول المالي للدول العربية بالنسبة لدول العالم	57
المطلب الثاني: تحليل وضعية الجزائر فيما يتعلق بالشمول المالي	60
المطلب الثالث: معوقات الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه	65
المبحث الثاني: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي وأهم انعكاساته	69
المطلب الأول: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي	69

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي	71
المطلب الثالث: واقع الشمول المالي مقارنة بالمؤشر z-score للاستقرار المالي في الجزائر	72
خلاصة	74
خاتمة	79-76
قائمة المراجع	85-81

1- قائمة الأشكال:

الرقم	العنـــــــــــــــــوان	رقم الصفحة
01	عناصر الشمول المالي	05
02	أبعاد الشمول المالي	12
03	الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي	23
04	سياسات الشمول المالي	26
05	محددات الاستقرار المالي	51
06	العلاقة العكسية للشمول المالي والاستقرار المالي	69

2- قائمة الجداول:

الرقم	العنـــــــــوان	رقم الصفحة
01	أهداف الشمول المالي	07
02	أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	17
03	مؤشرات الشمول المالي وفق المعايير الدولية	19
04	مصادر عدم وجود استقرار مالي	42
05	مؤشرات السلامة المالية والمساعدة وفق IMF	44
06	مؤشرات الحيطة الكلية التي رصدها البنك المركزي الأوروبي	46
07	أهم مقاييس ومؤشرات مستخدمة لقياس الاستقرار المالي	49
08	نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات لدى مؤسسات مالية رسمية في البلدان العربية والعالم	57
09	تصنيف دول العالم حسب مؤشر الشمول المالي	58
10	ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر الشمول المالي	59
11	نسبة ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية إلى اجمالي السكان البالغين	61
12	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض واجمالي السكان البالغين	62
13	مؤشر نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الائتمان المصرفي إلى اجمالي السكان البالغين	62
14	مؤشر نسبة الأفراد المقترضين من العائلة والأصدقاء إلى اجمالي السكان البالغين	63
15	مؤشر نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات ادخار في مؤسسة مالية رسمية	64
16	مؤشر الفجوة بين الجنسين	65
17	مؤشر الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر خلال السنوات (2011-2014-2017)	73

مقـــــدمـــــة

تزايد الاهتمام العالمي في العقدين الأخيرين بالشمول المالي خاصة بعد نشوب الأزمة العالمية 2008م، ونظرا لأهميته خاصة في ضل عولمة الأنظمة المالية، لذلك أصبح من الصعب على أي دولة في العالم تجاوز المزايا التي يقتضي تطبيقها، والفرص التي يمنحها للأفراد، غير أن الفرق واضح بين الدول المتقدمة والدول النامية في هذا المجال.

لم يعد الشمول المالي يمثل أولوية المؤسسات المالية فقط بل أصبح هاجسا لواضعي السياسات الحكومية والمؤسسات المالية الدولية منها مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة العشرين، وذلك بما يساهم في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي.

حيث تشير التقارير الدولية إلى وجود تفاوت كبير في نسب الشمول المالي في البلدان النامية خاصة العربية منها ومثيلاتها في الدول المتقدمة، حيث نسب السكان الذين لديهم حسابات مصرفية في ادنى حالاتها 90% في الدول المتقدمة، وحيث لا تتجاوز هذه النسبة في البلدان النامية في أفضل حالاتها 30%.

ولا تختلف الجزائر باعتبارها جزءا من البلدان النامية التي تسعى إلى مسألة تقدير وتعزيز مؤشرات الشمول المالي وتحليل تأثيراته في زيادة الاستمرار المالي.

1. إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

ما مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟

ومن أجل الالمام بالموضوع أكثر قسمنا الاشكالية الرئيسية إلى عدة تساؤلات فردية وهي:

- ما المقصود بالشمول المالي وأهميته؟
- ما المقصود بالاستقرار المالي وأهميته؟
- هل يؤثر الشمول المالي في الاستقرار المالي في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الأسئلة الفرعية سابقة الذكر تم وضع فرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

الشمول المالي هو تسهيل الخدمات المالية للأفراد تكون بأقل سعر وأقل جهد، تكمن أهميته في رفع مستوى المعيشي وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

الفرضية الثانية:

الاستقرار المالي هو تحقيق الاستقرار في كل مكونات القطاع المالي من مؤسسات مالية، أسواق نقدية ومالية، إضافة إلى قوة النظام المالي، وتكمن أهميته في التصدي للأزمات المالية واستقامة النمو الاقتصادي والتوجه نحو الاستثمار المنتج.

الفرضية الثالثة: يؤثر الشمول المالي تأثيرا محايدا وبشكل معنوي على الاستقرار المالي في الجزائر.

3. أهداف الدراسة:

تكمن اهداف دراستنا في النقاط التالية:

- الالمام بجميع المفاهيم النظرية لكل من الشمول المالي والاستقرار المالي والعلاقة بينهما؛

- التعرف على دور وسبل تعزيز الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي؛

- دراسة وتحليل واقع الشمول المالي في الجزائر ودوره في تحقيق الاستقرار المالي الوطني

4. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة انطلاقا من الاهتمام بموضوع الشمول المالي والاستقرار المالي وضوء ما أثبتته التجارب الدولية على أن الشمول المالي يعتبر كآلية لدعم وتحقيق الاستقرار المالي، الذي يعود بالنفع على الدول.

- بيان ومحاولة معرفة واقع الشمول المالي في الجزائر ومدى انعاشه للقطاع المالي، والدور الذي لعبه في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.

- مناقشة أثر تطبيق سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي.

5. مبررات الدراسة:

هناك اسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وهي :

الأسباب الذاتية: تتمثل الأهداف الدافعة لهذا الموضوع فيما يلي:

- ميولنا الشديد لموضوع الشمول المالي ودوره في تعزيز وتحقيق الاستقرار المالي.

الأسباب الموضوعية: تتمثل في:

- يندرج الموضوع داخل منظومة التخصص وفي صميمه.

- الاهتمام المتزايد بموضوع الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي الذي أصبح من الأساسيات في النقاشات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، فيعتبر موضوع حيوي ومهم.

- المساهمة في إثراء الساحة الفكرية الجامعية.

6. منهج الدراسة:

لمعالجة جوانب الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل ضبط وتحديد المفاهيم وإثراء الجانب النظري منه، والتعرف على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر مع تحليل مؤشرات الشمول المالي وواقع هذا الاخير في الجزائر.

7. حدود الدراسة:

- من **الناحية المكانية** تناولت الدراسة الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول العالم بشكل عام ثم في الجانب التحليلي قمنا بحصر دراستنا على الجزائر بشكل خاص.

- من **الناحية الزمانية** حيث تم دراسة فيها الشمول المالي والاستقرار المالي من فترة(2000-2022).وفي جانب تحليلي كانت الدراسة على الجزائر في نفس الفترة أيضا(2000-2022).

8- الدراسات السابقة:

تم التطرق إلى مجموعة من البحوث والدراسات السابقة نذكر منها:

1- دراسة قاسي يسمينة، مزيان مُحَّد توفيق بعنوان **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، جامعة غيليزان، الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 07، العدد 01، مارس

2022: حيث عالج الباحثان واقع الشمول المالي في الجزائر مع تحليله وتقسيمه من خلال مجموعة من المؤشرات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر ما زالت في بدايتها لتكييف المنظومة المالية والمصرفية لتطبيق الشمول المالي بما يتوافق مع متطلبات التطبيق الدولية، وجب تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الالكترونية مع إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي لتحقيق الاستمرار في القطاع المالي والمصرفي.

2- ذهبي ريمة، أطروحة لنيل الدكتوراه تحت عنوان **الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)** كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، 2013، حيث قامت الباحثة بمعالجة جوانب الموضوع من خلال طرح الاشكالية التالية: **ما مدى الاستقرار المالي النظامي الجزائري؟** وتوصلت في دراستها إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- يؤثر استقرار الاقتصاد الكلي على الاستقرار المالي، فمتغيرات الاقتصاد الكلي تمثل أهم أبعاد الخطر النظامي واجب علينا تتبعها؛

- إن السيولة مصدر ثقة المتعاملين الماليين، فهي تعمل كدرع واق في حال وقوع صدمات سواء كانت محلية أو دولية؛

- إن ارتفاع سعر البترول الذي كان له تأثير سلبي بالنسبة للمحيط الدولي كان بالنسبة للجزائر ذرعا واقيا ضد الصدمات الخارجية؛

- يعتبر الخطر النظامي ذو أبعاد متعددة، فلتسيير أمثل له يجب مراقبة كل من:

  * قوة وسلامة وحدات المكونة للنظام المالي؛

  * قوة وسلامة النظام المالي إجمالا؛

  * استقرار محيط النظام المالي سواء المحيط المحلي والدولي.

3- نسرين رجال، مذكرة ماستر تحت عنوان **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تحليلية الجزائر خلال فترة 2011-2017** كلية علوم اقتصادية، تجارية، علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم

البواقي،الجزائر،2021 حيث قامت الباحثة بمعالجة جوانب الموضوع من خلال طرح الاشكالية التالية: **ما هو دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر؟** حيث توصلت في دراستها إلى جملة من النتائج :

– يشكل الشباب نسبة عالية من المجتمع الجزائري، لكنهم يواجهون عقبات كبيرة تمنعهم من الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية، كما نعلم جميعا إن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو نسبة ملكية حساب المؤسسات المالية البالغين فوق 15 عاما، لا يتمتع غالبية الشباب في الدول العربية بالاستقلال الاقتصادي قبل سن الخامسة والعشرين ويمكن للشباب الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما فتح حسابات المصرفية وإدارتها، وهو ما يفسر سبب انخفاض معدل الإنفاق المالي وبالتالي بالنسبة للسكان الذين يتم تضمينها مستبعدة اقتصاديا اجتماعيا وماليا مما يصعب في بعض الأنظمة الاستثمار تحقيق الاستقرار المالي؛

– غياب استراتيجية وطنية واضحة قلل مستوى استخدام الخدمات المالية بالرغم من وجود كل أسباب تحقيق الشمول المالي في الجزائر؛

– ضعف مستوى التثقيف المالي مما أدى إلى تأثير سلبي على معدلات الشمول المالي؛

– إمكانية السلطات العمومية في الجزائر تحقيق أهداف الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتعزيز مستويات الشمول المالي.

حيث تناولت معظم الدراسات السابقة الشمول المالي من فترة (2011-2021) أما بالنسبة لدراستنا فقد كانت أعمق من تلك الدراسات فكانت من فترة (2000-2022).

كانت تركيز معظم الدراسات على الشمول المالي في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في حين كانت دراستنا أشمل وأحدث لأننا تطرقنا الى دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي الذي يعتبر من أهم المواضيع الحديثة التي جذبت الاقتصاديين و الباحثين لما فيه من أهمية في تحسين اقتصاديات دول العالم.

9. صعوبات الدراسة:

– النقص الكبير في المراجع خاصة الكتب.

– كثرة التقارير والمعطيات وتباينها مما يخلق لنا صعوبات وتردد في اختيار المعطيات والتقارير الصحيحة والمناسبة.

10. هيكل الدراسة:

يهدف الإلمام الجيد بجوانب الموضوع بالإجابة على الإشكالية المطروحة، حيث قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول تتمثل في:

- **المقدمة.**

– **الفصل الأول:** تطرقنا من خلاله إلى الإطار النظري للشمول المالي، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية الشمول المالي، وخصص المبحث الثاني حول شروط الشمول المالي، أبعاده ومؤشرات قياسه، ليتم التطرق في المبحث الثالث إلى متطلبات تعزيز الشمول المالي.

– **الفصل الثاني:** فقد تم تخصيصه لدراسة مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي وقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية الاستقرار المالي، أما المبحث الثاني فتناولنا عناصر، أسباب ومصادر عدم وجود الاستقرار المالي، ليتم التطرق في المبحث الثالث إلى مؤشرات الاستقرار المالي، محدداته ورهاناته.

– **الفصل الثالث:** فقد تم تخصيصه لتحليل دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، كما قسم بدوره إلى مبحثين، الأول تم التطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه أما في المبحث الثاني فقد خصص لتقييم دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر للفترة (2000-2022) محل الدراسة.

-**الخاتمة.**

الفصل الأول:

الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد:

يعد الشمول المالي الأكثر تداول في الفترة الأخيرة، فقد قامت غالبية الدول المتقدمة والنامية منها إتباع سياسات تتضمن تحقيق الشمول المالي، من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم، ومن هنا برز موضوع الشمول المالي الذي حظي باهتمام واسع من قبل صناع القرار في مختلف دول العالم خاصة بعد الأزمة العالمية، ويقع على عاتق الدول الأكبر في زيادة مساحة الشمول المالي، مما ينعكس بدوره على معدلات الأداء المالي، وانطلاقا من هذا فإن الشمول المالي هو أداة تسمح بإيصال الخدمات المالية لجميع الشرائح المجتمع وبأقل تكلفة ووقت.

وبهدف الإلمام بزوايا هذا الموضوع سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي.

المبحث الثاني: شروط الشمول المالي أبعاده ومؤشرات قياسه.

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي.

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي يهتم بها معظم الباحثين الاقتصاديين لما يؤديه من دور كبير في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة الشمول المالي، مفهومه وخصائصه، أهميته وأهدافه.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي.

ظهر الشمول المالي (عكس الاستبعاد أو الاقتصاد المالي) لأول مرة عام 1993 في دار ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، تتناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع، لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم (أسباب ثقافية أو أسباب عقائدية) عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية" مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة.[1]

[1] رمضان بلقيروس فيسه، محمد الفتحي سعدودي، **أثر الخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي في الجزائر للفترة (2010–2021)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة المدية، الجزائر، 2021-2022، ص ص39،40.

المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي وخصائصه.

أولا: مفهوم الشمول المالي.

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتمام كبيرا من قبل المختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية.

-التعريف الأول: يعرفه **صندوق النقد الدولي (IMF) بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)** بأنه: "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات جودة العالية(المدفوعات، التحويلات، المدخرات الائتمان والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمين تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".[1]

– التعريف الثاني: ويعرفه أيضا **البنك الدولي (WB)** في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان " تقرير التنمية المالية العالمي"على أنه: "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية".[2]

– التعريف الثالث: وتعرف **منضمة التعاون وتنمية الاقتصادية(OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها** بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي".[3]

ومن خلال مما سبق وكتعريف شامل للشمول المالي هو إتاحة وصول أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وبتكاليف معقولة خاصة ذوي الدخل المحدود.

تكاد تجمع كل تعاريف الشمول المالي حول قدرة الأفراد باختلاف مستوياتهم للوصول للخدمات المالية(الحسابات البنكية أو البريدية، الادخار، الاقتراض، التأمين) ذات النوعية الجيدة وذات الأسعار المدروسة والمقدمة من الهيئات الرسمية:

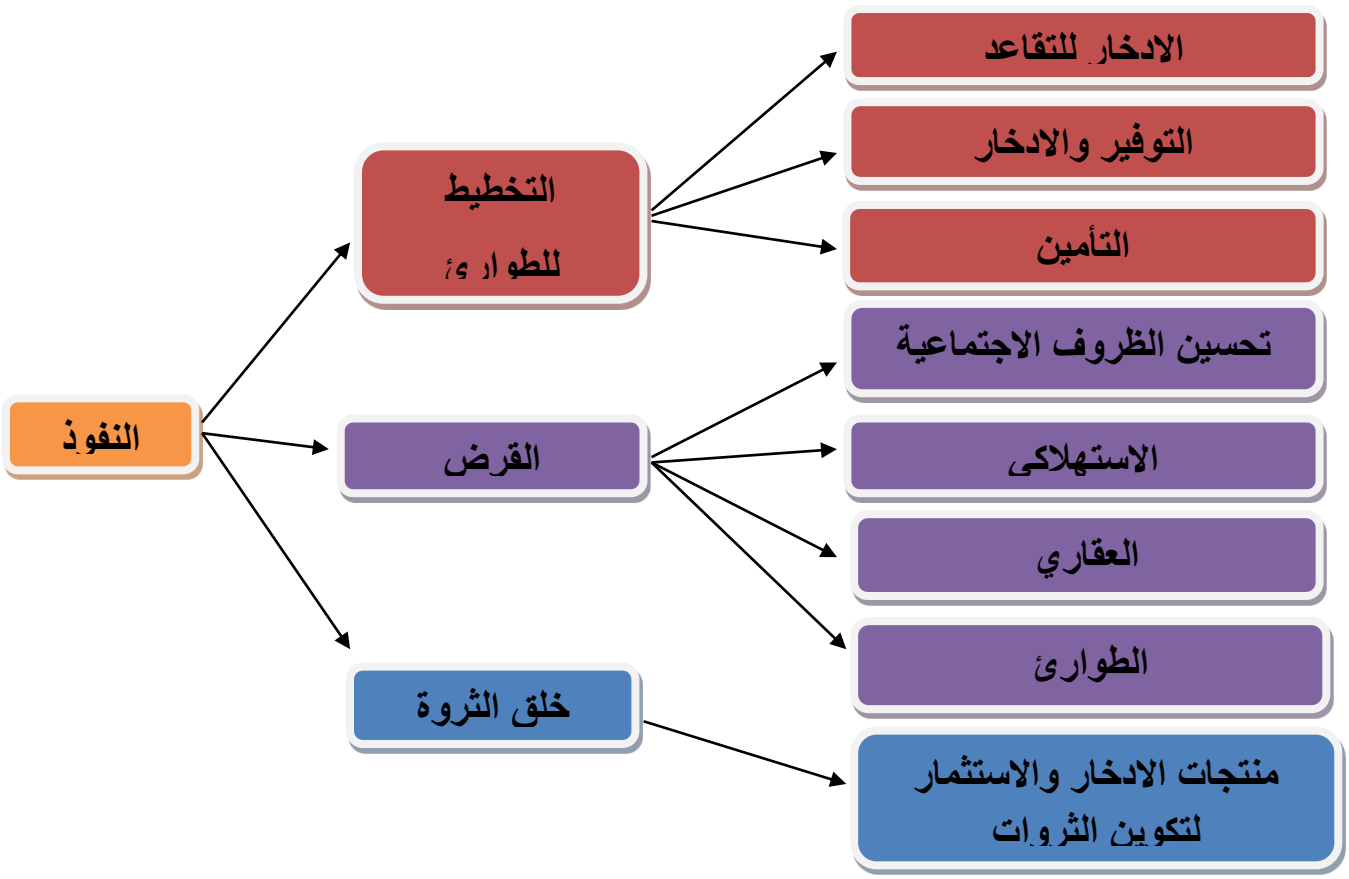
---

[1] أيمن بوزانه، وفاء حمدوش، **واقع تأثير تفعيل سياسات الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي في نظم مالية ومصرفية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد1، جامعة عنابة، الجزائر، 2021،ص 74.

[2] جلال الدين بن رجب، **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، يونيو 2018، ص 2.

[3] سمير عبد الله، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،بدون طبعة، القدس ورام الله، فلسطين، 2016، ص16.

الشكل رقم (01): عناصر الشمول المالي



المصدر: مُحَمَّد طرشي، وآخرون، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 121.

ثانيا: خصائص الشمول المالي.

هناك عدة خصائص للشمول المالي وهي:[1]

- **العموم**: من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل؛

- **التنوع**: تقديم خدمات ومنتجات بنكية متنوعة؛

- **السعر**: تقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع؛

- **الجودة**: مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم؛

[1] رمضان بلقيروس فيسه، مُحَمَّد الفتحي السعدودي، مرجع سبق ذكره،ص41.

- **الوقت**: توفير الخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات؛

- **التوسع**: الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسهيل عملية التنقل.

المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي وأهدافه.

أولا: أهمية الشمول المالي.

تكمن أهمية الشمول المالي في العلاقة التي تجمع الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، إذ أن توفير وتسهيل الحلول التمويلية للشركات والمنشئات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال يسهم إلى حد كبير في دعم النمو الاقتصادي، فضلا عن الأثر الاجتماعي التي يحققه مفهوم الشمول المالي من حيث اهتمامه بشريحة الفقراء ومحدودي الدخل،والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ما يعني توفير مزيد من فرص العمل والمساهمة الفاعلة في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة، بشكل عام يمكن تلخيص أثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية:[1]

-تعزيز جهود التنمية الاقتصادية؛

-تعزيز استقرار النظام المالي؛

-تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم؛

ثانيا: أهداف الشمول المالي.

يهدف الشمول المالي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشية لدى المواطنين وتقليل نسبة البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء ماليا وذلك من خلال:[2]

- زيادة نسبة القدرات المالية لدى شرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي؛

[1] أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد04، العدد02، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص448،449.

[2] فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، جوان 2020، ص476

– تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة؛

– توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك لحماية حقوقهم؛

– تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع؛

– خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والوفاء الاجتماعي؛[1]

– الحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

كما يمكن تبيان ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أهداف الشمول المالي.

أهداف الشمول المالي		
1– الاستقرار المالي من خلال: – قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة. – الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. – تعزيز الاستقرار الاجتماعي. – تحمل الصدمات والاختلالات المالية.	**2– النزاهة والسلامة من خلال:** – مكافحة غسيل الأموال. – مكافحة تمويل الإرهاب. – السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي.	**3– الحماية المالية للعملاء من خلال:** – تنظيم العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات. – التثقيف المالي للعملاء أكثر فقرا. – حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة ويسر.

المصدر: أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد04، العدد02، جامعة الشلف، الجزائر،ص650.

[1] أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص649.

المبحث الثاني: شروط الشمول المالي، أبعاده، ومؤشرات قياسه.

ازداد اهتمام المؤسسات الرقابية بتحقيق الشمول المالي، لذلك وضعت شروط لتحقيق وتسهيل وصول مختلف فئات المجتمع إليه ولتقييم مستوياته من خلال مؤشرات تظم عدة أبعاد أساسية، حيث سنتطرق في هذا المبحث أبعاد الشمول المالي والعوامل المؤثرة فيه ومؤشرات قياسه، مع ذكر أهم شروط الشمول المالي ومبادئه.

المطلب الأول: شروط الشمول المالي ومبادئه.

أولا: شروط الشمول المالي.

حتى تحقق أي دولة الشمول المالي لا بد من توفر مجموعة من الشروط وهي:[1]

– عمل دراسة من أجل الخدمات المالية الموجودة وهل هي مناسبة للمستهلك وماذا يريد بالضبط منها وهي أول خطوة تستطيع الدولة وضع أهداف في صبغها مستوى شمول المالي؛

– حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي ويتم عن طريق:

* حصول العمليات على معاملة عادلة وشفافة ، والحصول على الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وتكلفة مناسبة؛

* تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية ؛

* توفير خدمات استشارية إذا احتاجها العميل؛

* الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حيادية.

ثانيا: مبادئ الشمول المالي.

قامت مجموعة العشرين عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي التي نذكرها في النقاط التالية:[1]

[1] صلاح الدين بوشيبة ، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021-2022، ص10.

– **القيادة**: ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي، للحد من الفقر؛

– **التنوع**: تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، وتقديم خدمات مالية متنوعة؛

– **الابتكار**: تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، يتضمن ذلك تحسين البنية التحتية؛

– **الحماية**: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون إجراءات الحماية مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء؛

– **التمكين**: زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء؛

–**التعاون**: إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية؛

– **المعرفة**: إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية؛

– **النسبية**: التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر؛

– **إطار المرجعي**: الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود تعليمات وإرشادات للعمل المالي الإلكتروني.

[1] مروى قاسمي، دنيا ترايكية، **دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي (دراسة تحليلية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة 2011–2019)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر،2020-2021،ص5 .

المطلب الثاني: أبعاد الشمولي المالي والعوامل المؤثرة فيه.

أولا: أبعاد الشمول المالي.

تم تقسيم أبعاد الشمول المالي من قبل مختلف المؤسسات والهيئات المالية العالمية والباحثين كلا حسب نظرته:[1]

أ- حسب البنك الدولي.

تقسم إلى خمسة أبعاد ونذكرها كالآتي:

- **استخدام الحسابات المصرفية:** ويحتوي المؤشرات الفرعية التالية:

* نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية مثل البنوك، مكاتب البريد ومؤسسات التمويل الصغرى.

* الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).

* عدد المعاملات (الإيداع أو السحب).

* طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

- **الادخار:** يضم مؤشرات الفرعية الموالية:

* النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها).

* النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة.

* النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خالف ذلك على سبيل المثال في المنزل خلال 17 شهر الماضية.

- **الإقراض:** يشمل المؤشرات الفرعية الآتية:

[1] نسرين رجال، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تحليلية الجزائر خلال الفترة 2011-2017**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020-2021، ص ص14-16.

* النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.

*النسبة المئوية للباغين الذين اقتضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (الاقتراض من الأسرة و الأصدقاء).

– **المدفوعات**: يشمل المؤشرات التالي ذكرها:

* النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر ماضية.

* النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.

– **التأمين**: يتضمن المؤشرات التالية:

* النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.

* النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (الفيضانات والعواصف).

ب– حسب المجموعة العشرين:

في قمة لوس كابوس عام 2012 أقرت مجموعة العشرين (G20) ثلاثة أبعاد رئيسية وبتوصية من الشراكة العالمية والتي تتمثل في:[1]

– الوصول إلى الخدمات المالية:

تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية.

[1] حدة بوتبينة، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول لعام 2018، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر2019، ص10.

– استخدام الخدمات المالية:

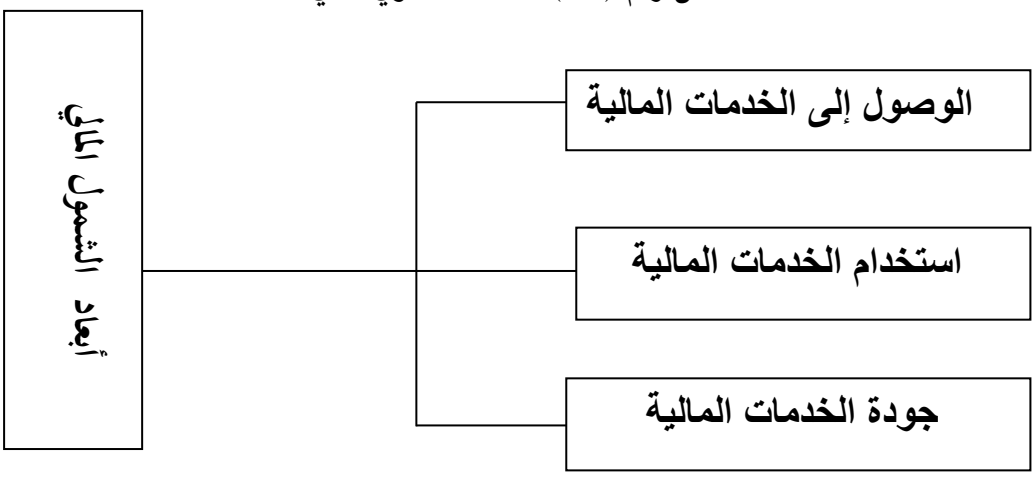
يشير إلى مدى استخدام الخدمات المالية والى مدى استخدامات العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي.

– جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع المؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى أعمال الدول النامية فبعد الجودة ليس بعدا واضحا.

ومن خلال ما تم التطرق إليه يتم تلخيصه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): أبعاد الشمولي المالي.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق.

– تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: تيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة وفي المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي وهنا نشير إلى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تحقيق متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وعزيز المنافسة.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الشمول المالي.

من أهم العوامل المؤثرة على الشمول المالي: التكلفة العالية لفتح وإدارة فروع للمصارف في المناطق القروية والبعيدة، ارتفاع تكلفة إدارة الحسابات إذ غالبا ما يتم وضع قيود على عملية فتح الحسابات وطلب جد أدنى من

الرصيد قد يمثل قيمة مرتفعة لفتح الحساب إلى جانب تحصيل مبالغ مرتفعة كمصاريف مصرفية، تمثل هذه العوامل تحديات متعددة أمام الفقراء والأفراد ذوي الدخل المحدود ولفتح حسابات مصرفية وبالتالي حرمانهم من عدد من الخدمات المصرفية المهمة.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الشمول المالي.

قد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي يتم توضيحها كالتالي:[2]

1- مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على مستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 كلم مربع.

- حسابات النقود الالكترونية.

- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

-نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة.

2- مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل لحساب وديعة واحدة.

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل لحساب ائتمان.

- عدد المعاملات (سحب و الإيداع).

- عدد حملة سياسة التأمين لكل 10000 من البالغين.

- نسبة المحتفظون لحساب بنكي خلال سنة مضت .

[1] صندوق النقد العربي، **استخدام أدوات الدفع الالكترونية لتعزيز الشمول المالي**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص ص 5،6.

[2] حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة ماجستير في كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، مارس 2017،ص ص 12، 13.

- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية.

3- مؤشرات بعد قياس جودة الخدمات المالية:

مؤشرات بعد قياس جودة الخدمات المالية هي عبارة عن سبع مؤشرات وهي:[1]

- القدرة على تحمل التكاليف:

يقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض وذلك من خلال:

* معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.

* متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.

* متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.

* نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

- الشفافية:

يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الاشتمال المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية إن يضمنوا حصول جميع العملاء على المعلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، يجب على مقدمي الخدمات المالية أيضا التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وعدم وجود لبس في اللغة، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

* نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.

* وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

[1] سهام بطاش، إسراء شورار، **دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المدية، الجزائر، 2019-2020، ص ص56،57.

– الراحة والسهولة:

يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

* نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.

* متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

– حماية المستهلك:

ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة وذلك من خلال:

* مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.

* مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 إلى 6 شهور الأخيرة ثم حلها في غضون شهرين على الأقل.

* نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

– التثقيف المالي:

يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم وذلك من خلال:[1]

* حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية من المعدل المخاطرة، التضخم والتنويع.

* النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.

[1] حنين مُحَّد بدر عجور، مرجع سبق ذكره، ص 15.

– المديونية (السلوك المالي):

تعتبر المديونية سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة. وذلك من خلال:

* نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض.

* كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء، الأقارب، بيع الأصول ، استخدام وفرات ،أو قرض بنكي.

– العوائق الائتمانية:

الاشتمال المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات. وذلك من خلال:[1]

* نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.

*نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوبة منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.

* مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

[1] سهام بطاش، إسراء شورار،مرجع سبق ذكره، ص 57.

ويوضح الجدول التالي أبعاد ومؤشرات قياس كل بعد:

الجدول رقم (02): أبعاد ومؤشرات الشمول المالي .

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	* عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على مستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية. * عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 كلم مربع. * حسابات النقود الالكترونية. * مدى ترابط بين نقاط تقديم الخدمة. * النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
استخدام الخدمات المالية	* البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي. * البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم. * البالغين حملة وثائق التأمين. * عدد المعاملات الدفع غير النقدية (الإيداع والسحب). * ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية. * المحتفظين بحساب بنكي. * التحويلات. * الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية. * الشركات التي لديها قروض قائمة وخطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.

جودة الخدمات المالية	* المعرفة المالية. * السلوك المالي. * متطلبات الشفافية. * حل النزاعات. *تكاليف استخدام الخدمات المالية. * العوائق الائتمانية.

المصدر: نسرين رجال،**دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تحليلية الجزائر خلال الفترة 2011-2017**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر ، ص18.

4- المؤشر العالمي للشمول المالي:

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي والمسمى(قاعدة البياناتfindex global) المصدر الأكثر موضوعية في مجالها، صدرت النسخة الأولى للمؤشر العالمي عام 2011 وتم إصدار النسخة الثانية في عام 2015 تتضمن بيانات عام 2014 في حين صدرت النسخة الأخيرة عام 2018، وتتضمن البيانات في عام 2017، حيث أضحت مستعملة على نطاق واسع، كما أصبحت مقبولة كأداة مرجعية يمكن تطبيقها عبر البلدان والمناطق.[1]

[1] نسرين رجال، مرجع سبق ذكره، ص18.

والجدول التالي يوضح مؤشرات الشمول المالي وفق المعايير الدولية.

الجدول رقم (03): مؤشرات الشمول المالي وفق المعايير الدولية.

الفئات	المؤشرات	معايير المقاسية
-عملاء البنك البالغين (الأفراد). -حسابات الإيداع.	نسبة البالغين الذين يحتفظون بحساب مؤسسة مالية رسمية.	عدد المودعين لكل 1000 من البالغين أو عدد حسابات الودائع لكل ألف من الكبار.
- حسابات الائتمان (الأفراد).	نسبة من البالغين الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية.	عدد المقترضين لكل ألف من البالغين أو عدد القروض لكل ألف من البالغين
- حسابات الإيداع للشركات	نسبة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية رسمية.	عدد حسابات الإيداع للشركات الصغيرة والمتوسطة / إجمالي عدد القروض القائمة.
- حسابات الائتمان للشركات.	نسبة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية.	عدد القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة غير المسددة/ إجمالي عدد القروض القائمة.
- عدد الفروع.	عدد الفروع المنتشرة في المناطق.	عدد الفروع لكل 100الف من السكان البالغين
- عدد الصراف الآلي.	عدد أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في المناطق.	عدد الفروع أو نقاط البيع لكل 100الف من السكان البالغين.
- نقاط الخدمة أو البيع.	عدد نقاط البيع المنتشرة في المناطق.	عدد الفروع أو نقاط بيع لكل 100الف من السكان البالغين.

– المعاملات الغير النقدية.	حسابات الائتمان الشركات.	نسبة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على، سهام بطاش، إسراء شورار، مرجع سبق ذكره، ص ص 58،59.

وهناك شروط أساسية للمؤشرات الشمول المالي والتي تتمثل في ما يلي:[1]

– **الفائدة والملائمة**: لوضع السياسات الوطنية للشمول المالي.

– **التوازن**: في تناول جانبي العرض (الوصول للخدمات المالية)، والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).

– **المرونة**: احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختيار المؤشرات.

– **البراغماتية**: الاعتماد على المتاح من البيانات تقليصا للتكلفة والجهد.

– **الطموح**: اعتماد مؤشرات بديلة (على أن تطور لاحقا) إذا استخدام المؤشرات الأساسية.

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي.

من خلال هذا المبحث سوف نعرض أهم الركائز من أجل تعزيز الشمول المالي بالإضافة إلى سياسيات الشمول المالي وأخيرا الاستبعاد وتحديات الشمول المالي.

المطلب الأول: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي.

تتمثل أهم الركائز التي يستند عليها الشمول المالي:[2]

1– دعم البنية التحتية المالية: إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بنية ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

* بنية تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.

[1] أيمن بوزانة ، وفاء حمدوش، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] مروان بن قيدة، الرشيد بوعافية، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد09، العدد01، ص 95.

* الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين و غيره.

* تطور وسائل الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.

* استفادة من تكنولوجيا الاتصال و الصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخض تكاليف هذه الأخيرة.

* توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمان للأفراد والمؤسسات المصغرة.

– حماية المالية للمستهلك: نظرا لنمو وتطور القطاع المالي وتعقد المنتجات والخدمات المالية المتقدمة للعملاء، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك ماليا باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي يهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الأتي:[1]

– المعاملة بالعدل والمساواة: مع جميع العملاء من خلال تطبيق منهج الحكومة معهم والاهتمام بصفة خاصة بالعملاء محدودي الدخل وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وعدم التمييز بين الجنسين، بالإضافة إلى حصولهم على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة.

– الإفصاح والشفافية: من خلال تقديم جميع المعلومات التي تخص الخدمات والمنتجات المقدمة لضمان السهولة والبساطة والدقة، وبما يكفل اطلاع العملاء على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، ووضع آلية لإبقائهم على علم بكافة التحديات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

– معالجة شكاوى وتظلمات العملاء: من خلال العناية اللازمة والكافية، وتكون سريعة وعادلة مما يؤدي إلى حماية العملاء من الاحتيال المالي، كذا ضمان الحماية الودائع ومدخراتهم.

– إمكانية توفير خدمات استشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.

– حماية بيانات العملاء ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

[1] سهام بطاش، إسراء شورار، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-63.

– توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم، والوفاء بالتزاماتهم.

3– تطوير الخدمات والمنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:

يعتبر ذالك احد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تسيير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها إلى الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يقع على عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية آخذا بعين الاعتبار ما يلي:

– مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار وتأمين وسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

– التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء، ولتعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وشفافية.

– تخفيض الرسوم والعملات غير المبررة والمفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عملات.

– مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضون باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض.

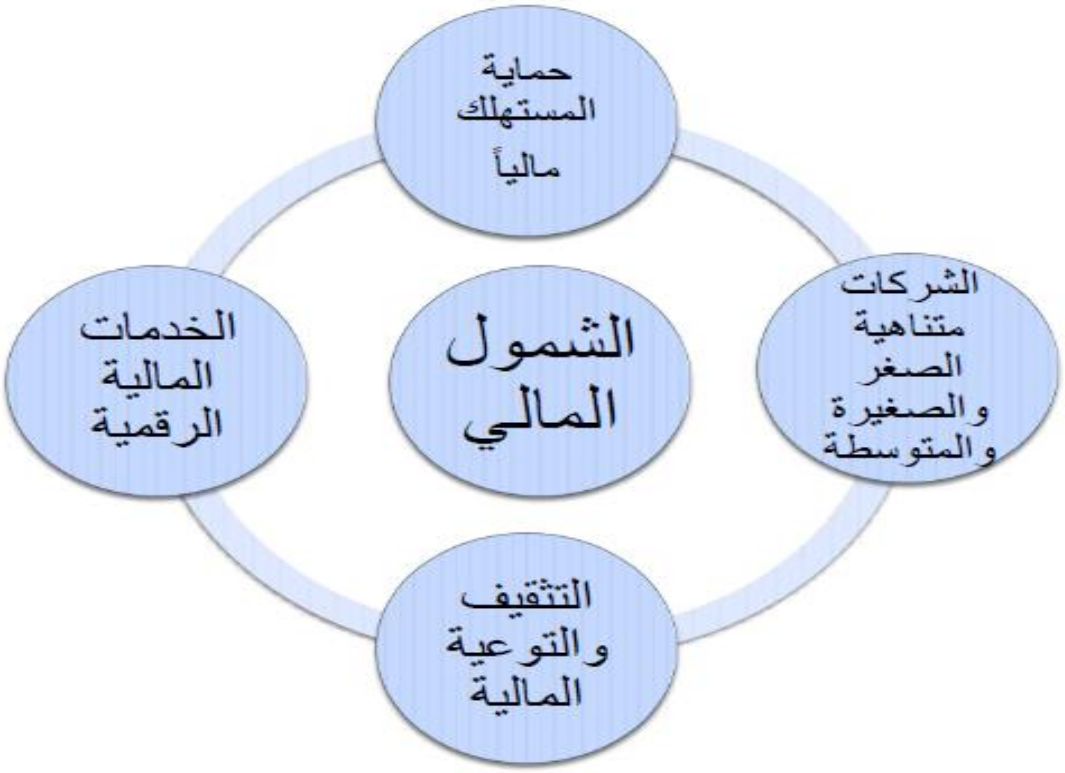
– قيام جهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتحقيق متطلبات التمويل.

4– التثقيف المالي:

يتعين على الدولة الاهتمام بموضوع التثقيف المالي والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة والتي تحتاج إلى ذالك مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والنساء.

من خلال مما سبق نلخصه في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي.



المصدر: رنا بدوي، **الشمول المالي**، البنك المركزي المصري، متاح على:https://ebi.gov.eg . تاريخ الاطلاع 2023/03/17، ص4

المطلب الثاني: سياسات الشمول المالي.

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حالة وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10 دول من جهة أخرى بدت السياسة الند للند ظاهرة في الدول النامية كحلول وسياسات مبتكرة، وجدت المؤسسة الألمانية أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة تشمل:[1]

- الوكيل المالي؛
- الدفع عبر الوسائل الهاتف المحمول؛
- تنويع مقدمي الخدمات؛
- إصلاح البنوك الحكومية؛
- حماية المستهلك؛
- سياسة الهوية المالية.

1- الوكيل المالي (Agent Banking): أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا، مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد وإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة أعداد المستخدمين بشكل كبير.

2- الدفع عبر وسائل الهاتف المحمول(Mobile Payment): انتشار الهواتف النقالة يفتح قنوات أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات المالية بالإضافة أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا أدت إلى توسيع نطاق نقاط

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخظر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية(تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، أفريل 2019، ص ص111،112.

الوصول، وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا، حيث أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي.

3- تنويع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإبداعية، استراتجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإبداع، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.[1]

4- إصلاح البنوك الحكومية: في كثير من البلدان تلعب البنوك المملوكة للحكومات دور هاما للقطاع المصرفي في تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل من البنوك كأصول تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة، خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل: الزراعة، الإسكان التنفيذ برامج اجتماعية.

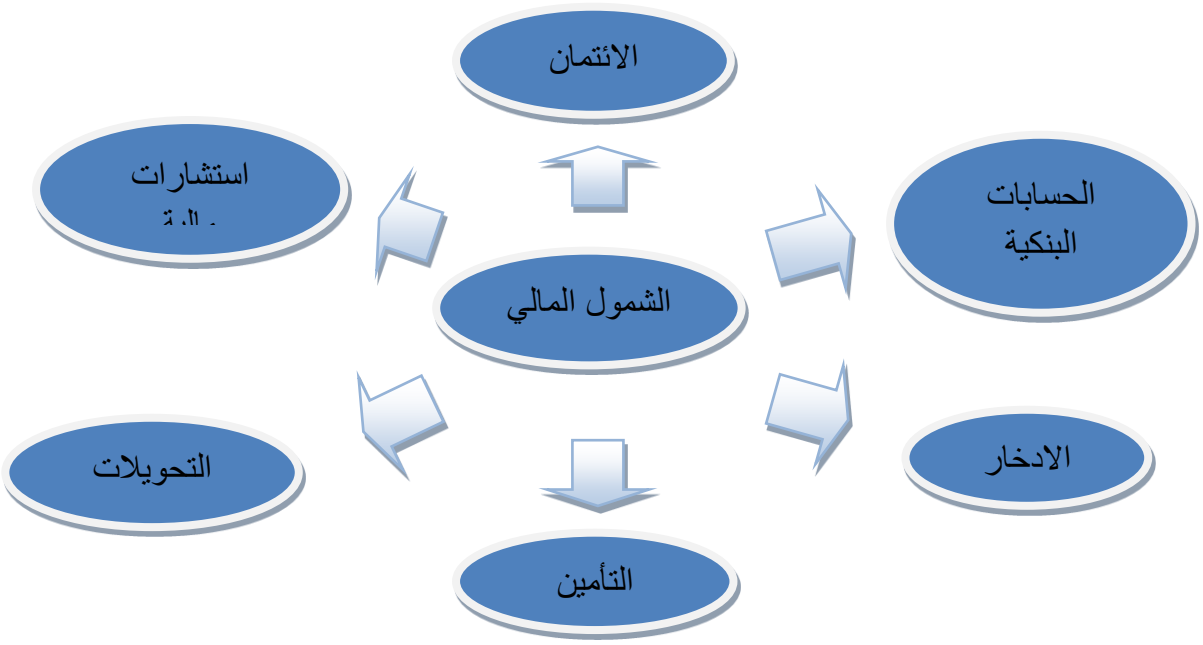
في هذا الصدد أغلقت بعض البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة بينما البعض الأخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط، كما أن بعض صناع القرار دفعوا بعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية بدلا من إعادة هيكلة البنك ككل، يوجد الكثير من عوامل النجاح الرئيسية من أجل إصلاح الحكم وإحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.

5- حماية المستهلك: تتباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد لكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، وبشكل عام تعتبر عملية حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وأيضا يجب أن تشجع استدامة توسيع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

[1] حنين مُحَّد بدر عجور، مرجع سبق ذكره،ص23

6- سياسة الهوية المالية: في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من المعلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح الحساب، بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض.

الشكل رقم(04): سياسات الشمول المالي.



المصدر: سلسبيل قيدوم، **تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK) للفترة 2015-2021**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر 2022/2021، ص 10.

المطلب الثالث: الاستبعاد المالي وتحديات الشمول المالي.

أولا: الاستبعاد المالي.

إن الإبعاد المالي أو الاستبعاد المالي هو مصطلح رديف للشمول المالي ويقصد به تلك الفئات محدودة الدخل غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان لأسباب قد تكون منها التكلفة المرتفعة أو المسافة المادية الطويلة (البعد الجغرافي) أو عدم توفر الأوراق الثبوتية اللازمة أو القوانين المعمول بها في الدولة.[1]

كما يعرف أيضا على أنه: " جميع العمليات التي تمنع بعض الفئات الاجتماعية والأفراد من الوصول إلى النظام المالي الرسمي".[2]

توجد العديد من العوامل المشتركة التي تؤدي إلى الاستبعاد المالي أو التي تعيق اتساع الشمول المالي في العديد من الدول العالم تتمثل في ما يلي:[3]

- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مالية أو بنكية، وهو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية، حيث أن التغلب على هذا النوع من الحوافز يرتبط بمجموعة من العوامل منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضا بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والبنكية.

- ضعف الأنظمة المالية والبنكية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير.

- صعوبة الحصول على الائتمان أو الحصول عليه من مصادر غير رسمية بأسعار باهضة .

- الفقر والأمية.

ثانيا: تحديات التي تواجه الشمول المالي.

تتمثل أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي وتعرقل توسعه فيما يلي:[1]

---

[1] عبد الرزاق عريف، **واقع الائتمان المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 6 العدد 4، ديسمبر 2019، ص 200.

[2] سهام بطاش، إسراء شورار، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[3] عبد الرزاق عريف، مرجع سبق ذكره، ص 201.

– **عدم امتلاك المال الكافي:** أن عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح حساب هو أحد أهم أسباب عدم استخدامهم للخدمات المالية والمصرفية، أن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من الأسباب، منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضا بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يمتلكون حسابا ماليا أو الحد الأدنى لامتلاك الحساب، كما قد يرتبط بطريقة غير مباشرة بطبيعة العمولات المفروضة وحسابات مبتكرة موجهة لهم بطريقة مدروسة قد تساعد في توسيع قاعدة الشمول المالي في الدول ذات مستويات الشمول المالي المتدنية؛

– **عدم الحاجة لوجود حساب:** يرى العديد من شرائح المجتمع وخاصة ذوي الدخل المنخفض عدم الحاجة لوجود حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية أن تخفيف القيود على امتلاك الحسابات المصرفية والمالية وتخفيف التكلفة المرتبطة بها، سيؤدي إلى توسيع قاعدة الشمول المالية بين هذه الشريحة من المستخدمين ممن يعتبرون أنهم ليسوا في حاجة إلى حساب حاليا؛

– **أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات:** كثير من شرائح المجتمع لا تتعامل مع النظام المالي الرسمي بسبب بعد المصارف والمؤسسات المالية، وعدم امتلاكهم لوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب، وكل ذلك يزيد من تكاليف فتح حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية؛

– **اعتبارات دينية وأخرى تتعلق بمستوى الثقة:** يلعب عامل الثقة دور أساسي في تعزيز الشمول المالي وذلك فإن ضعف الثقة بالتعامل بالمعاملات المالية والمصرفية كأحد الأسباب لعدم امتلاكهم لحساب مالي، كما أن الأسباب الدينية التي تحرم تعامل بعض الخدمات المصرفية والتي حالت دون حصولهم على حساب في مؤسسة مالية رسمية.

[1] نغم حسين نعمة، السيد أحمد نوري حسن،**مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، وقائع مؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، بغداد، 2018/11/29/28، ص ص33،34.

خلاصة الفصل:

يعتبر الشمول المالي ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الاقتصادي وذالك عن طريق تطوير النظام المصرفي، فالشمول المالي هو السبيل الوحيد لضمان الوصول إلى تطوير المنتجات والخدمات المناسبة لجميع قطاعات المجتمع، بما فيه الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض وبأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة، كما حاز الشمول المالي على اهتمام العديد من الدول لقدرته على معالجة العديد من المشكلات إلا أنه ما زال مفهوم الشمول المالي يتعرض لعدة تحديات وعوائق تحد من تعزيز ما دعا إلى ضرورة تطوير سياسات واستراتيجيات جديدة تساهم في تطوير الشمول المالي وتوفير البنية التحتية لتعزيز الشمول المالي في الدول.

سنتطرق في الفصل القادم إلى المفاهيم العامة حول الاستقرار المالي والتطرق إلى أهم مؤشراته.

الفصل الثاني:

مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي

تمهيد:

بعد الأزمات المالية التي شهدها العالم، والتي أدت إلى اضطرابات كبيرة في النظام المالي حالت دون الاستقرار المالي في الدول، والتي بدورها انتقلت إلى حالة عدم استقرار اقتصادي زاد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي وكيفية المحافظة عليه.

تعتبر دراسة موضوع استقرار النظام المالي في الوقت الراهن ضمن الاهتمامات الرئيسية لكل الدول متقدمة منها أو نامية، لأن تحقيق هذا الأخير له دورا مهما في استقامة النمو الاقتصادي كما يساهم في توجيه مدخرات الأفراد والشركات نحو الاستثمارات المنتجة من خلال عملية الوساطة المالية، حيث أضحى الهدف الرئيسي الذي تسعى البنوك لتحقيقه والحفاظ عليه وذلك بالاعتماد على الطرق السليمة والصحيحة في أداء مهامها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل، حيث قمنا بتقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستقرار المالي.

المبحث الثاني: عناصر، أسباب ومصادر عدم وجود الاستقرار المالي.

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار المالي، محدداته ورهاناته.

المبحث الأول: ماهية الاستقرار المالي.

يعتبر الاستقرار المالي عنصر مهما لضمان سلامة المؤسسات المالية مما يساهم في رفع قدرة النظام المالي على تأدية مهامه في تقديم الخدمات المالية كتوفير السيولة وتقديم الائتمان المالي وغيرها من المهام والتي تجعل النظام المالي للبلد قادرا على استيعاب ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نظرة تاريخية للاستقرار المالي مع تقديم مفهومه وأهم مميزاته، لتنتهي بتحديد أهميته وأسسه وأهدافه.

المطلب الأول: نظرة تاريخية للاستقرار المالي.

وفقا للدراسات التي تناولت الاستقرار المالي والقضايا المتعلقة به فإنه أصبح الاهتمام بالأسئلة المتعلقة بكيفية الحفاظ على الاستقرار المالي واضحا وخاصة في العقود الأخيرة والتي نالت اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات في كل أنحاء العالم، والسبب وراء تزايد القلق بشأن قضايا الاستقرار المالي مصدرها العواقب الوخيمة الناجمة عن الأزمات المالية التي حصلت مؤخرا في شرق آسيا في أواخر عام 1990، والأزمة المالية العالمية في 2008/2007 وأخيرا الأزمة المالية في منطقة اليورو والمتعلقة بالديون السيادية.

كما يجد المتتبع الأكاديمي أن هناك مدرستان معروفتان في الأدبيات المالية التي تناولت مفهوم الاستقرار المالي، حيث يفضل ممثلو المدرسة الأولى تناول مفهوم عدم الاستقرار المالي في حين يفضل ممثلو المدرسة الثانية تناول مفهوم الاستقرار المالي، حيث تجد المدرسة الأولى أن عدم الاستقرار المالي يكون مرتبطا بالادخار والاستثمار، وهو يمثل الانحرافات التي تحدث عن خطة الادخار بسبب عدم الكفاءة في أداء الإدارة المالية لتوظيف النظام المالي أو بسبب حالات عدم استقرار النظام في مواجهة الصدمات المحتملة، في حين تجد المدرسة الثانية أن مفهوم الاستقرار المالي يمثل قدرة النظام المالي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تجنب الاختلالات في النظام بحيث يكون النظام المالي قادرا على مقاومة الصدمات بدون أن تكون هناك آثار تراكمية من شأنها أن تحول دون تخصيص المدخرات للفرص الاستثمارية وعمليات الدفع والتسوية في الاقتصاد.[1]

[1] تحسين توفيق هوزان، **قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006 إلى 2010**، مجلة جامعة زاخو، إقليم كردستان العراق، العراق، المجلد 03، العدد 02، 15 أيار 2015، ص ص539،540.

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار المالي ومميزاته.

أولا: مفهوم الاستقرار المالي.

لقد تعدد تعاريف الاستقرار المالي نذكر منها ما يلي:

– **التعريف الأول**: تعرف **سلطة النقد** الاستقرار المالي في تقريرها السنوي بأنه: "يعبر عن الحالة التي يتم فيها تدفق الأموال بسلاسة بين الأسر والشركات والحكومة وبين المواطنين وبقية العالم، ويتطلب هذا المفهوم سلامة وفعالية عملية الوساطة المالية. [1]

– **التعريف الثاني**: عرف **بنك التسويات الدولي** الاستقرار المالي بأنه:"حالة ينتفي فيها وجود عوامل تؤثر على تقلبات مفاجئة وغير مبررة لأسعار الأصول، ومقدرة المؤسسات المالية على مواجهة الالتزامات التعاقدية". [2]

التعريف الثالث: يعرف أيضا " تجنب وقوع الأزمات المالية وكذلك كفاءة الموارد المالية والاقتصادية وتوزيعها جغرافيا وفق المعاملات المالية، وكذالك الجوانب الاقتصادية مثل: تراكم الثروة، نمو الناتج المحلي بالإضافة للعمليات الإدارية كتقييم المخاطر وإدارة السيولة وتوزيعها من خلال العمل على التأكيد من قوة وسلامة مكونات النظام المالي. [3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء مفهوم شامل للاستقرار المالي كالتالي: هو تحقيق الاستقرار في كل مكونات القطاع المالي من مؤسسات مالية، أسواق نقدية ومالية واستقرار البنية التحتية، إضافة إلى قوة وصلابة النظام المالي وقدرته على التصدي للأزمات المالية.

---

[1] فايزة مخالفة، مريامة رويبح، **الابتكارات المالية وأثرها على الاستقرار المالي العالم –دراسة حالة الاقتصاد الامريكي–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019/2018، ص52.

[2] عبد الرحمان بين شيخ، **متطلبات تكييف إدارة السياسة النقدية في الجزائر مع معايير الاستقرار المالي العالمي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر–3، الجزائر، 2018/2017، ص 150.

[3] سلسبيل قيدوم، مرجع سبق ذكره، ص12.

ثانيا: مميزات الاستقرار المالي.

نلخص المميزات التي يجب توافرها في الاستقرار المالي:[1]

- إن الاستقرار المالي يرتبط بالرفاهية العامة، بمعني أنه سلعة عامة.

- إن الاستقرار المالي يجب أن يكون قابل للملاحظة من قبل صناع القرار وذالك لمعرفة مدى نجاحهم في تحقيقه.

- إن الاستقرار المالي يجب أن يكون خاضع للرقابة ويتأثر بقرارات السلطات العامة، حيث يكون هدفا لسياسات هذه السلطات.

- يجب أن يكون هناك تعريف سياسي واضح للاستقرار المالي.

المطلب الثالث: أهمية الاستقرار المالي وأسسه، وأهدافه.

أولا: أهمية الاستقرار المالي.

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الآثار العالمية التي أفرزتها الأزمات المالية على القطاع المالي والاقتصادي ككل:[2]

- إن غياب الاستقرار المالي له أثر في النمو الاقتصادي ففي مراجعة لصندوق النقد الدولي التي أصدرها في أفريل 2007، ذكر أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي.

- إن عدم الاستقرار المالي انعكس سلبا على النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش في الاقتصاد وبالتالي فأن ذالك يرفع من معدلات البطالة.

- تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل من حدة الأزمة.

---

[1] إبراهيم زكرياء شربيني، **محددات وآثار استقرار المالي وكيفية قياسه**، جامعة دمياط، الطبعة 1، مصر، 2006، ص ص 306،307.

[2] مشتاق محمود السبعاوي و آخرون، **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد02، العدد02، العراق، ص ص72،73.

– أضهرت نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والممتدة لسنوات بعد حدوثها، وما الأزمة الآسيوية أو أزمة مصارف اليابان عامي (2001-2002)، ثم أزمة الرهن العقاري، إلا أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل.

– أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم حوالي (25 بنك) لأكثر من (300 مليار دولار) من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2008 الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين.

– أطلقت العديد من الشركات الأوروبية إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، وإتباع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل الصناعة السيارات والصناعة الدوائية وصناعة البناء، أما في الصين والهند فعلى الرغم من وجود تفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة عليها ضئيلا، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثير الصين بهذه الأزمة بشكل واضح.

– تحدث الاضطرابات المالية تأثير متزايدا على قنوات الائتمان المصرفية وغير المصرفية في إقتصادات الدول المتقدمة، بسبب تشديد معايير الاقتراض المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا وتراجع حركة إصدار الأوراق المالية، واتساع الفروق في العائد على السندات دين الشركات.

– إن الاضطرابات المالية تمثل أهم المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد المالي، لهذا يجب زيادة التدخل في أواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حركة النظام المالي العالمي من خلال شبكة تضم مسئولين عن إدارة المخاطر.

وهذا ما يبرر أهمية الاستقرار المالي والآثار الناجمة عن فقدانه.

ثانيا: أسس الاستقرار المالي.

تسعى البنوك المركزية إلى تحقيق أهدافها بالاعتماد على أسس الاستقرار المالي وعدم الوقوع في الأزمات والمخاطر التي تعرقل تحقيق الاستقرار المالي، وتتمثل أسس الاستقرار المالي في النقاط التالية:[1]

– **الثقة:** حيث عادة ما تكون مؤسسات النظام المالي مستقرة إذا توافرت لديها درجة عالية من الثقة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها دون مساعدات خارجية.

[1] إبراهيم زكرياء الشربيي، مرجع سبق ذكره، ص ص 308،309.

– تجنب الاضطرابات: حيث أن الهدف من الحفاظ على استقرار النظام المالي هو تجنب حدوث اضطرابات فيه، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تسبب في تعرض الاقتصاد الحقيقي لأضرار وتكاليف كبيرة.

– حدوث استقرار نقدي: والذي يتمثل في انخفاض معدل التضخم، واستقرار أسعار الصرف.

– تحقيق معدلات توظيف طبيعية.

– عدم وجود تقلبات في أسعار الأصول المالية أو الحقيقية في الاقتصاد بدون دواعي موضوعية.

– توفر الثقة في المؤسسات و الأسواق المالية العاملة في الاقتصاد.

– قدرة النظام المالي على التحمل الهزات الخارجية دون أن يترك فرصة لتراكم التشوهات التي تعوق تكوين المدخرات وتوزيعها على الفرص الاستثمارية المنتجة في الاقتصاد.

ثالثا: أهداف الاستقرار المالي.

هناك مجموعة من الأهداف للاستقرار المالي يمكن حصرها فيما يلي:[1]

– يهدف الاستقرار المالي إلى التقليل من المخاطر النظامية التي ظهرت أهميتها مع تكرار حدوث الأزمات المالية.

– تعزيز الاستقرار المالي على مستوى الجهاز المالي ككل وليس فقط على مستوى المؤسسات الانفرادية للجهاز المصرفي، بهدف تعزيز قدرة الجهاز المصرفي والمالي على تحمل الصدمات من خلال تحليل ودراسة أهم العوامل والقطاعات التي تؤثر على الاستقرار المالي.

– الوصول إلى قطاع فعال يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام وتتناسب مؤشرات الأداء مع المؤشرات الاقتصادية كلية وتعمل فيه الأسواق المالية بكفاءة، مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعامله مؤسسة مالية بها وتتحقق من خلاله الرقابة المالية ويتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين.

–تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سريه.

[1] فايزة مخالفة، مريامة روبيح، مرجع سبق ذكره، ص ص56،57.

– تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار إلى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية العلاجية للحد من إمكانية انتقال آثار الصدمات من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي والعكس.

المبحث الثاني: عناصر، أسباب ومصادر عدم وجود استقرار مالي.

سنتناول في هذا المبحث التطرق إلى أهم العناصر التي يبنى عليها الاستقرار المالي والأسباب التي تؤدي لانهياره وفقدانه من النظام المالي وصولا إلى مصادر عدم وجود استقرار مالي.

المطلب الأول: عناصر الاستقرار المالي.

تبين مما سبق أن النظام المالي المستقر هو النظام الذي يستمر في تأدية وظائفه الرئيسية بكفاءة وعلى نسق واحد، مما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد ككل.

يكون النظام المالي في حالة استقرار إذا توافرت العناصر التالية:[1]

– الاستقرار النقدي؛

– الثقة في عمليات الوظائف الأساسية للمؤسسات والأسواق المالية؛

– وجود تغيرات في أسعار الأصول الحقيقية والمالية، والتي من شأنها أن تؤثر في الاستقرار النقدي.

1– الاستقرار النقدي: يعرف الاستقرار النقدي على أنه الاستقرار في قيمة النقود، ويعبر عن ذلك بالاستقرار في التضخم، وهذا لا يعني مستوى التضخم منعدم أو بنسبة صفر، والمقصود هنا هو الثبات النسبي لمستويات الأسعار، أي بتغيرات قابلة للتوقع دون مفاجآت.

ويعتبر استقرار الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي سواء في شكل (تضخم أو انكماش) إلى أضرار بالغة على الاقتصاد الوطني ويمكن الاستقرار في مستويات الأسعار أن يساهم في الاستقرار المالي بحيث يمنع التشوهات في الأسواق المالية ويقلل من عدم اليقين المرتبط بتقلبات الأسعار.

[1] مصطفى العرابي، عبد المجيد قدي، **ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي**، مجلة الاقتصاد الجديد، ا المجلد2، العدد15، 2016، ص ص 10،11.

2- ثقة المؤسسات والأسواق: تعتبر الثقة ذات أهمية كبيرة في النظام المالي سواء بين المؤسسات المالية وعملائها، أو فيما بين المؤسسات المالية نفسها.

أ- الثقة بين المؤسسات المالية وعملائها: مما لاشك أن الثقة العامة في المؤسسات المالية وفي السلطات التي تعمل على تطبيقها أمرا مهما جدا للاستقرار المالي، ذلك لأن كل إضطراب مالي عادة ما يرتبط بأزمة ثقة.

تنشأ أزمة ثقة في المؤسسات المالية لسببين: الأول يتعلق بانعدام الوضوح والشفافية بينها وبين المتعاملين معها، والثاني نتيجة وجود شك في قدرة المؤسسات على أداء وظائفها والوفاء بالتزاماتها.

فالثقة في المؤسسات المالية من شأنها أن تشجع العملاء على تحمل المزيد من المخاطر وبالتالي إنجاز مستويات أعلى من الاستثمار، وهذا أمر مفيد للنمو، فبدون الثقة المتبادلة يصبح نشاط الاقتصاد فريسة لقيود شديدة.

ب- الثقة بين المؤسسات المالية: هناك ترابط كبير بين البنوك، حيث أن جزء كبير من عملياتها هي فيما بينها، فالسوق بين البنكية توفر الائتمان قصير الأجل بين البنوك، وتضمن استمرارية عمل القطاع البنكي ومن ثم النظام المالي ككل، فقدان الثقة بين البنوك يدفعها إلى عدم تقديم الائتمان فيما بينها، ويؤدي إلى تعطل هذه السوق ويهدد النظام المالي ككل.

3- استقرار أسعار الأصول: تؤثر التقلبات في أسعار الأصول المالية على القطاع المالي ومن ثم الاقتصاد الحقيقي عبر أربع قنوات:

- تغير في ثروة الأسر وبالتالي الاستهلاك بفعل أثر الثروة.

- تغير أسعار الأسهم، حيث يؤثر على القيمة السوقية لأصول قطاع الشركات نسبة إلى تكلفة الفرصة البديلة، مما يؤثر في شهية الاستثمار.

-التأثير في ميزانيات الشركات، مما يؤثر على حجم إنفاقها.

-التأثير على تدفقات رؤوس الأموال دخولا وخروجا.

في الواقع إن تسعير الأصول المالية في السوق المالي يعتمد على قانون العرض والطلب، والذي بدوره يخضع لمجموعة من العوامل تأثر على قرارات الفاعلين في السوق المالي، على غرار المعلومات المتاحة، والتدفقات المالية

المستقبلية الناتجة عن هذه الأصول التي بدورها تعتمد على أداء المؤسسة وسياستها في توزيع الأرباح، إذا تعلق الأمر بالأسهم.

وبالرغم من أن السوق المالي الكفء يساعد على نشر المعلومات، فإن التقليد قد يؤدي إلى تحكم الفاعلين الأقل إعلاما في السوق، مما يؤدي إلى سوء تسعير الأصول المالية ونشوء الفقاعات، وليس من السهل تحديد وجود فقاعة سعريه، فإذا أمكن ذلك كان من الممكن تفادي انفجارها، وانفجار الفقاعة المالية يعني انهيار أسعار أصول المالية، مما يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال القنوات الأربعة المذكورة سابقا.

المطلب الثاني: أسباب عدم وجود استقرار مالي.

قبل التعرف على أهم الأسباب التي تحول دون وجود استقرار مالي وجب التعرف على مفهوم عدم وجود استقرار مالي والذي عرف بكونه"الانحرافات التي تحدث في عمليات الادخار بسبب عدم الكفاءة في أداء الإدارة المالية لتوظيف النظام المالي أو بسبب حالات عدم استقرار النظام في مواجهة الصدمات المحتملة".[1]

وفي ما يلي نلخص أهم أسباب عدم وجود استقرار مالي:[2]

1- العوامل الداخلية للمؤسسة: والتي تشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها وسوء تدفق المعلومات الذي يعوق كفاءة أداء الأسواق المالية، وينتج عن ذالك حدوث مخاطر ائتمانية مرتفعة.

2- العوامل المؤسسية: والتي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي والموازنة العامة من خلال تبني سياسات اقتصاد كلي غير مستقرة وغير متناسقة مما يؤدي إلى حدوث أزمات أسعار الصرف لأي دولة نظرا لتعارض السياسات النقدية والمالية مع أسعار الصرف السائدة، والذي يؤدي بدوره إلى عدم وجود استقرار مالي، مع المبالغة في الاقتراض والذي يؤثر على الموازنة العامة للدولة.

3- العوامل الخارجية: والتي تتمثل في بنية الأسواق المالية الدولية التي قد ينتج عنها أزمات من خلال اقتراض الدول أموال من الخارج والتي تعاني حتما من مخاطر أسعار الصرف مما يؤدي إلى عجز ميزان الصرف الأجنبي للدولة.

[1] فاضل موسى حسن المالكي، إسراء نظام الدين حسين الطائي، **ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة كربلاء للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 05، العدد 20،ص183.

[2] رجال نسرين، مرجع سبق ذكره، ص31.

4- وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحوكمة.

وأشار "كيلندلبرجر" إلى ثلاث أسباب تنشأ عدم الاستقرار المالي وهي:[1]

- حالات الذعر المالي؛

- حالات الانهيار في سوق الأوراق المالية؛

- حالات عدم استقرار مستوى الأسعار.

ويمكن توضيح انعكاسات هذه الحالات على الاقتصاد الكلي كما يلي:

- في حالة الذعر المالي والخوف من فشل البنك في الوفاء بالتزاماته، يتدافع المودعون بشكل فردي دون أن يضمهم تنظيم قانوني إلى البنوك لسحب ودائعهم، ونتيجة لهذا التصرف يحدث عدم الاستقرار.

- في حالة الانهيار في سوق الأوراق المالية، فإن الوضع يكون مشابه تماما في حالة الذعر المالي، حيث أنه عند الشعور بالخوف من تدهور أسعار الأوراق المالية يتسارع الأفراد في عملية البيع بكثافة، مما ينتج عنها حدوث نتائج سلبية تتمثل في تدهور أسعار الأوراق المالية بسبب زيادة الكميات المعروضة.

- في حالة عدم استقرار مستوى الأسعار، عند قيام أحد البنوك بزيادة أو انخفاض حجم القروض التي يمنحها للجمهور، فإن هذا الأمر يكون تأثيره ضعيف على الأسعار، لكن عندما تقوم جميع البنوك في النظام المصرفي بانخفاض أو زيادة حجم القروض التي تمنحها للجمهور، فإن هذا الأمر يؤثر بالنقص أو الزيادة في عرض النقود مما يتسبب هذا في إحداث موجات من الركود أو التضخم، مما يكون له آثار سلبية في النظام المالي وعلى البنوك.

وفي كل الحالات الثلاث السابقة يفشل السوق المالي في احتواء هذه الأزمات.

[1] إبراهيم زكرياء الشربيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 310-311.

المطلب الثالث: مصادر عدم وجود الاستقرار المالي.

قد تنشأ المخاطر ومواطن الضعف إما داخليا، من داخل النظام المالي، أو خارجيا، في الاقتصاد الحقيقي، على سبيل المثال، وتختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات باختلاف طبيعة هذه المخاطر، يصعب التحكم في الاضطرابات الخارجية، إلا من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي على فترات زمنية طويلة، وينحصر دور السياسات غالبا عند وقوع اضطراب خارجي في الحد من تأثيره على النظام المالي، المحافظة على قدرة النظام استيعاب الصدمات وتشغيل النظم البديلة لحماية المعلومات الحيوية.

وتصنف إلى صنفين نذكرهما كالآتي:[1]

- اختلالات خارجية؛

- اختلالات داخلية.

أ- المخاطر الداخلية.

قد تنشأ هذه المخاطر في أي من عناصر النظام المالي الأساسية الثلاثة، وهي المؤسسات والأسواق والبنية التحتية، حيث:

- **المؤسسات:** قد تنشأ في مؤسسة مالية معينة وتنتشر لاحقا إلى قطاعات أخرى من النظام المالي، أو تتأثر بها عدة مؤسسات أخرى على نحو متزامن نظرا لتعرضها لمخاطر مماثلة.

- **الأسواق:** عادة ما تكون الأسواق معرضة لمخاطر الطرف المقابل، عدم اتساق أسعار الأصول، موجات السحب، والعدوى.

- **البنية التحتية:** قد يترتب على المشاكل الناشئة في المؤسسات المالية (مثل حالات توقف النظم التشغيلية، تركز المخاطر وسلسلة الآثار التعاقبية) حدوث مشاكل في بنية التحتية المالية في نظامي المقاصة والتسوية على سبيل المثال، وينجم عنها مضاعفات أكبر على النظام المالي، وفي المقابل فإن مواطن الضعف الناشئة في البنية التحتية- في الجهازين القانوني والمحاسبي، مثلا- قد يترتب عليها حالات من التوقف عن العمل.

[1] ريمة ذهبي، **الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام مالي جزائري للفترة (2003-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013/2012، ص ص23،24.

ب- مخاطر خارجية.

تنبع المخاطر الخارجية من مشاكل خارج النظام المالي، فالاستقرار المالي يتصف بالحساسية إزاء الصدمات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية، أو التغيرات في ميزان التبادل التجاري لبلد ما، أو الأحداث السياسية، أو التقلبات أسعار النفط، أو الابتكارات التكنولوجية، أو التحولات الفجائية في مشاعر السوق، أو توقف بلد مجاور عن سداد دين سيادي، وقد تؤدي الأحداث المتعلقة بالاقتصاد الكلي، مثل انهيار شركة كبرى، إلى إضعاف ثقة السوق وخلق اختلالات تؤثر في النظام المالي بأكمله.

يمكن إجمال المصادر الممكنة لعدم الاستقرار المالي في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مصادر عدم وجود استقرار مالي.

مصادر الداخلية	مصادر الخارجية
- مخاطر على أساس المؤسسات:	**- اضطرابات الاقتصاد الكلي.**
- المخاطر المالية مثل:	- مخاطر البيئة الاقتصادية.
* مخاطر الائتمان.	- اختلالات سياسية.
* مخاطر السوق.	
*مخاطر سعر الفائدة.	
* مخاطر العملة.	
- مخاطر التشغيلية مثل:	
* نقاط ضعف في تكنولوجيا المعلومات.	
* المخاطر القانونية/ مخاطر السلامة.	
* مخاطر الشهرة.	
*مخاطر إستراتيجية الأعمال.	
* مخاطر التركيز.	
* مخاطر كفاية رأس المال.	
- مخاطر على أساس الأسواق:	**- الأحداث.**
- مخاطر الطرف المقابل.	- الكوارث الطبيعية.
- مخاطر اختلال أسعار الأصول.	- التطورات السياسية.
- مخاطر تشغيل الأسواق بسبب:	- الإخفاقات التجارية الكبرى.

*مخاطر ائتمانية. * مخاطر السيولة. * مخاطر العدوى. **– مخاطر على أساس البنية التحتية:** – مخاطر نظم المقاصة والدفع والتسوية. – هشاشة البنية التحتية بسبب: * مخاطر قانونية. * مخاطر تنظيمية. * مخاطر محاسبية. * مخاطر إشراف. – سلسلة آثار التعاقبية.	

المصدر:ريمة ذهبي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار المالي، محدداته ورهاناته.

نظرا لاتساع نطاق موضوع الاستقرار المالي وتعدد أبعاده، مالا بد من تحديد أهم محددات ومؤشرات الاستقرار المالي مع معرفة أهم الرهانات التي يواجهها الاستقرار المالي.

المطلب الأول: مؤشرات الاستقرار المالي.

استجابة للازمات المالية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، بدأت المؤسسات الوطنية والدولية في مراقبة سلامة النظام المالي بشكل أكثر، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات لتقييم استقرار النظام المالي في الممارسة التحليلية، وتشمل هذه على وجه الخصوص تحليل المؤشرات الكمية لسلامة النظام المالي واستقراره، وتسعى هذه المؤشرات إلى تغطية قضية الاستقرار المالي كظاهرة نظامية، إن الهدف من تجميع مؤشرات استقرار المالي هو تزويد المستخدمين بفكرة تقريبية عن سلامة النظام المالي ككل، ومن أهم تلك المؤشرات نذكرها كالآتي:

1- مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي (FSIs).

يتم تقسيم مؤشرات السلامة المالية FSIs إلى مجموعتين حيث تتكون المجموعة الأولى من المؤشرات الجوهرية (وهي مجموعة من المؤشرات متعلقة بالقطاع المصرفي) وتنتمي المؤشرات المتبقية إلى المجموعة الثانية وهي مجموعة المؤشرات المساعدة، والتي تشمل على بعض مؤشرات القطاع المصرفي الأخرى، ومؤشرات المؤسسات المالية غير مصرفية، وشركات غير المالية،والأسرة، وأسواق المالية وأسواق العقارات ويعكس إدراج مؤشرات القطاع غير المصرفي في مؤشرات السلامة المالية الربط البيني للقطاعات المالية والحقيقية، وبالتالي قد يكون لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي.[1]

والجدول التالي يوضح مؤشرات السلامة المالية الأساسية والمساعدة كالآتي:

جدول رقم (05): مؤشرات السلامة المالية الأساسية والمساعدة وفق IMF.

المؤشر وكيفية حسابه	المؤشر وكيفية حسابه
* **مجموعة المؤشرات الجوهرية:** **1- كفاية رأس المال:** - نسبة كفاية رأس المال من بازل. -نسبة رأس المال من الدرجة الأولى إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. - نسبة رأس المال من الدرجة الأولى زائد الدرجة الثانية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. - نسبة رأس المال من الدرجة الأولى زائد بازل 2 وبازل 3 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. - توزيع نسبة كفاية رأس المال(عدد المؤسسات المحددة ضمن نطاق) نسبة كفاية رأس المال المحددة. - نسبة إجمالي أصول ميزانية عمومية إلى صناديق خاصة. **2- جودة الأصول**: تكون عن طريق: **أ- مؤسسات الاقراض.**	* **مجموعة المؤشرات المساعدة:** - نسبة إجمالي ديون الأسرة إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة دين الرهن العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة دين الأسرة المستحق لشركات الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي. **3- الربحية والقدرة التنافسية:** - معدل التغير في عدد شركات الودائع. - نسبة الأرباح إلى الأصول متوسطة (ROA). - نسبة الأرباح إلى حقوق الملكية متوسط الأجل(ROE). - نسبة صافي إيرادات الفوائد إلى إجمالي الدخل. - نسبة الأرباح/ الخسائر التجارية والنقد الأجنبي إلى إجمالي الدخل. - نسبة تكاليف التشغيل إلى صافي إيرادات الفوائد. - نسبة تكاليف الموظفين إلى تكاليف التشغيل.

[1] إبراهيم زكرياء الشربيني، مرجع سبق ذكره،ص315.

– توزيع الأصول في ميزانية عمومية لبنك، حسبة فئة مخاطر بازل. – نسبة إجمالي مركز الأصول في المشتقات المالية إلى صناديق خاصة. – نسبة إجمالي مركز المسؤولية المالية في المشتقات المالية إلى صناديق خاصة. – توزيع القروض حسب القطاع: أ– القروض المخصصة للاستثمار في العقارات التجارية. ب– القروض المخصصة للاستثمار للعقارات السكنية. – توزيع الائتمان الموسع، حسب القطاع. – توزيع الائتمان الموسع، حسب البلد أو المنطقة. – نسبة الائتمان الممنوح للجهات ذات الصلة إلى إجمالي الائتمان. – نسبة إجمالي القروض الكبيرة الحجم إلى صناديق الخاصة. –نسبة إجمالي القروض المعدومة إلى أجمالي الأصول. نسبة صافي القروض المعدومة من المخصصات إلى إجمالي الأصول. **ب– مؤسسات الاقتراض:** – نسبة دين الشركات إلى الصناديق الخاصة بها (نسبة الدين إلى حقوق الملكية. – نسبة أرباح الشركات إلى حقوق الملكية. – نسبة تكاليف خدمة الدين للشركات إلى إجمالي دخل الشركات. – صافي تعرض العملة الأجنبية للشركات للخسائر. – عدد طلبات الحماية من جانب الدائنين.	– نسبة الانتشار بين الإقراض المرجعي وأسعار الفائدة على الودائع. – حصة أصول أكبر ثلاث مؤسسات إيداع في إجمالي أصول شركات الإيداع. **4– السيولة:** – توزيع أسعار الفائدة بين البنوك بالعملة المحلية لمدة ثلاثة أشهر لمختلف مؤسسات الإيداع. – متوسط الانتشار طلب الشراء بين البنوك للودائع بالعملة المحلية لمدة ثلاثة أشهر. – نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم السائلة. – نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. – متوسط استحقاق الأصول. – متوسط استحقاق الخصوم. – متوسط معدل التغير اليومي في سوق أذون الخزينة(أو أذون بنك المركزي). – متوسط فروق سعر الشراء في سوق أذون خزينة نسبة ائتمان البنك المركزي إلى شركات الودائع إلى إجمالي التزامات مؤسسات الإيداع. – نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي القروض (غير المصرفية). **5– حساسية لمؤشرات مخاطر السوق:** – نسبة إجمالي الأصول بالعملات الأجنبية إلى الصناديق الخاصة. – نسبة صافي مركز العملات الأجنبية إلى الصناديق الخاصة.

المصدر: إبراهيم زكرياء الشربيني، مرجع سبق ذكره، ص315.

2- مؤشرات الحيطة الكلية(MPIs).

بدأ البنك المركزي الأوروبي بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية والمشرفين المصرفيين منهجية تجمع ما يسمى بمؤشرات الحيطة الكلية لرصد السلامة المالية للقطاع المصرفي، وكان الدفع لذالك هو تحديد التطورات المحفوفة بالمخاطر في القطاع المالي، وخاصة القطاع المصرفي، بشكل مماثل لما هو الحال في مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي، ومع ذالك هناك اختلافان رئيسيان: الأول، أن مجموعة مؤشرات الحيطة الكلية MPIs تحتوي على مجموعة مؤشرات أكثر بكثير من مؤشرات السلامة المالية، حيث تحاول مؤشرات الحيطة الكلية تحديد وقياس عدد كبير من العوامل التي تؤثر على السلامة المالية للقطاع المصرفي الأوروبي.

الثاني، معظم بلدان النظام الأوروبي للبنوك المركزية تقوم معظم البنوك المرتبطة بمؤشرات الحيطة الكلية بتجميع البيانات ونشرها وفقا لأساس واحد، أي أن مؤشرات البنوك في أحد البلدان تشمل أيضا فروعها وشركاتها الفرعية في بلدان الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مؤسسات مالية أخرى تتحكم بها، وهذا يسمح بتوفير بيانات كلية عن بلدان الإتحاد الأوروبي ككل، وبالتالي يوفر رؤية موحدة للنظام المصرفي الأوروبي.[1]

الجدول التالي يوضح مجموعة مؤشرات الحيطة الكلية وكيفية حسابه:

الجدول رقم(06): مؤشرات الحيطة الكلية التي رصدها البنك المركزي الأوروبي.

المؤشر وكيفية حسابه	المؤشر وكيفية حسابه
* **العوامل الداخلية:** **1- تكوين الدخل:** - نسبة صافي الدخل من الفائدة لكل إيراد تشغيلي. - نسبة الدخل من الأوراق المالية(أرباح الأسهم) لكل إيراد تشغيلي إجمالي. -نسبة صافي الدخل من غير الفوائد لكل إيراد تشغيلي إجمالي. - نسبة صافي العملات والرسوم لكل إيراد تشغيلي إجمالي. - نسبة نتائج التجارة والفوركس لكل إيراد تشغيلي.	* **الميزانية العمومية:** **1- التغطية:** - إجمالي أصول القطاع المصرفي. - نسبة إجمالي أصول المؤسسات المبلغة عن تقرير لكل إجمالي أصول قطاع مصرفي. **2- تكوين الأصول:** - نسبة النقدية والأرصدة لكل إجمالي أصول. - نسبة أذون الخزينة لكل إجمالي أصول. - نسبة القروض والسلف في مؤسسات الائتمان إلى إجمالي أصول.

[1] إبراهيم زكرياء الشربيني، مرجع سبق ذكره، ص 317.

- نسبة الإيرادات التشغيلية الأخرى لكل إيراد تشغيلي إجمالي.

2- تكوين التكلفة:

- نسبة تكاليف الموظفين لكل التكاليف الإجمالية.
- نسبة المصروفات الإدارية الأخرى لكل التكاليف الإجمالية.
- نسبة رسوم التشغيل الأخرى (باستثناء تسويات القيمة وضرائب المحددة) لكل تكاليف الإجمالية.
- نسبة تسويات القيمة وضرائب المحددة لكل تكاليف الإجمالية.

3- الفاعلية:

- نسبة تكليف التشغيل(باستثناء تسويات القيمة وضرائب المحددة) لكل دخل تشغيلي إجمالي.
- نسبة عدد البنوك ذات التكلفة الأعلى من 80% من الدخل.
-نسبة أصول البنوك ذات التكلفة الأعلى من 80% من الدخل.
- نسبة نطاق التكلفة إلى الدخل.

4- مؤشرات الربحية:

- نسبة الأرباح من الدرجة الثانية لكل صناديق خاصة(حقوق ملكية من الدرجة الثانية).
- نسبة الأرباح من الدرجة الثانية لكل إجمالي أصول(ملكية من الدرجة الثانية).
- نسبة الأرباح من الدرجة الثالثة لكل صناديق خاصة(الملكية من الدرجة الثالثة).
- نسبة الأرباح من الدرجة الثالثة لكل إجمالي أصول(ملكية من الدرجة الثالثة).
- توزيع العائد على حقوق الملكية من الدرجة الثالثة: عدد البنوك في كل فئة من فئات العائد على حقوق

- نسبة سندات الدين لكل إجمالي أصول.
- نسبة الأسهم والفوائد المشاركة لكل إجمالي أصول.

3- تكوين المسؤولية:

- نسبة المبالغ المستحقة لمؤسسات الائتمان لكل إجمالي أصول.
- نسبة المبالغ المستحقة للعملاء (الودائع) لكل إجمالي أصول.
- نسبة الديون المغطاة بشهادات لكل إجمالي أصول.
- نسبة صناديق مخاطر المصرفية العامة لكل إجمالي أصول.
- نسبة المخصصات (المخزون) لكل إجمالي أصول.
- نسبة الخصوم الثانوية لكل إجمالي أصول.
- نسبة رأس مال حقوق الملكية لكل إجمالي أصول.
- إقراض الرهن العقاري السكني للأسرة.
- إقراض الرهن العقاري التجاري.
- مخاطر الصناعة.
- مخاطر البناء.
- مخاطر العقارات.
- مخاطر تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصالات.
- مخاطر السياحة.
- مخاطر الطاقة.
- مخاطر خطوط الطيران.
- مخاطر التأمين.

4- تكوين أصول أخرى:

- إجمالي الحيازات من الأوراق المالية ذات دخل ثابت.
- المصدر من الأوراق المالية من جانب المقيمين.
- المصدر من الأوراق المالية من جانب البنوك الأخرى.
- المصدر من الأوراق المالية من جانب بقية العالم.

* **ميزانية العمومية الإجمالية:**

الملكية. * **العوامل الخارجية:** **1- الهشاشة المالية:** - إجمالي نسبة الدين إلى حقوق ملكية في قطاع الشركات (غير مصرفية). - نسبة إجمالي دين الأسر إلى الأصول المالية والحقيقية الأسرية. - نسبة الادخار الأسري. - نسبة مدفوعات خدمة الدين للشركات إلى صافي أرباح الشركات. - نسبة تكاليف خدمة دين الأسر للدخل المتاح. - عدد حالات الإفلاس. **2- متوسط تكرار عدم القدرة على سداد المتوقع(EDF) للصناعات الرئيسية:** - بالنسبة للسلع الأساسية والبناء(BaC). - أسهم المستهلك الدورية(Ccy). - أسهم المستهلك غير دورية(CNC). - السلع الرأسمالية(Cap). - المالية(Fin). - التكنولوجيا والاتصالات(TMT). - الطاقة والمرافق(Enu). - الفئة المتبقية(Oth). **3- التطورات في أسعار الأصول:** - مؤشر بورصة العام. - مؤشر اليورو STOXX .	- الإجمالي. - المطالبات على السكان. - المطالبات على البنوك الأخرى. - المطالبات على بقية العالم. * **مخاطر الائتمان العالمي:** - الإقراض الكلي للعملاء غير المصرفيين. - الحيازات الإجمالية من الأوراق المالية. - إجمالي الميزانية العمومية الكلية. - أجمالي معادل الائتمان لبنود خارج الميزانية العمومية. * **مخاطر السيولة:** - نسبة الودائع غير المصرفية إلى عرض النقود M2. - نسبة إجمالي القروض إلى الودائع غير المصرفية. - حصة الالتزامات الأجنبية قصيرة الأجل. - معدل الانتشار بين معدل الإيداع غير المضمون ومعدل المبادلة لمؤشر متوسط الإقراض باليورو لليلة واحدة EONIA. - معدل الانتشار بين معدل الإيداع غير مضمون ومعدل إعادة الشراء المضمون. * **المخاطر التي تتعرض لها الدول الناشئة والدول النامية:** - إجمالي مخاطر الائتمان الكلية. - إجمالي مخاطر الائتمان لدول الأسيوية. - أجمالي مخاطر الائتمان لدول أمريكا اللاتينية.

المصدر: إبراهيم زكرياء الشيبريني، مرجع سبق ذكره، ص ص 318-319.

3- مؤشر الكلي لقياس الاستقرار المالي.

ومن الطرق الأساسية لقياس الاستقرار المالي تكوين مقياس كلي موحد منفرد لقياس الاستقرار، ويمكن أن يضاف هذا المقياس إلى أنظمت التحذير المبكر، التي تسمح بتقسيم احتمالية نشوب أزمة مالية معينة كما أنه يقارن بطريقتي المتوسط الحسابي والهندسي لقياس الاستقرار إلا أن هذا المقياس الكلي المفضل على الطرق الأخرى لقياس الاستقرار المالي لتمتعه بمزايا عديدة، تتمثل في بساطة احتسابه و إمكانية الحصول على بياناته ومستوى المرتفع لشفافيته، كما أن هذا المقياس يتبع إمكانية المقارنة بين مختلف الأنظمة المالية في مجال تحليل الاستقرار.[1]

والجدول التالي يوضح أهم المقاييس والمؤشرات المستخدمة لقياس الاستقرار المالي:

الجدول رقم (07): أهم المقاييس ومؤشرات مستخدمة لقياس الاستقرار المالي.

المقياس المركب	مؤشرات مقياس المركب	الرمز
- (FDI) مقياس التطور المالي.	- رسملة السوق.	Id1
	- الائتمان الكلي.	Id2
	- هامش أو فارق الفائدة.	Id3
- (FVI) مقياس التعرض للمخاطرة المالية.	- معدل التضخم.	IV1
	-GDP% عجز الموازنة العامة.	IV2
	- عجز حساب الجاري GDP%.	IV3
	- الانخفاض أو الارتفاع المفرط REER.	IV4
	- الائتمان غير الحكومي/ ائتمان الكلي.	IV5
	- القروض كنسبة مئوية من الودائع.	IV6
	- الودائع/M2.	IV7
	- (الاحتياطات/الودائع/ الأوراق	IV8

[1] بوبكر مصطفى، **الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي- حالة النظام المصرفي الجزائري-** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015، ص 54.

	نقدية والعملات معدنية).	
- مقياس المناخ الاقتصادي العالمي (WECL).	- المناخ الاقتصادي العالمي. - معدل التضخم العالمي. - معدل النمو الاقتصادي العالمي.	IW1 IW2 IW3

المصدر: رجال نسرين، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

المطلب الثاني: محددات الاستقرار المالي.

يمكن تصنيف محددات الاستقرار المالي إلى ثلاث مجموعات هي:[1]

1- الشروط ماكرو اقتصادية: إن المحافظة على الاستقرار المالي تتطلب تعزيز سياسة الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الملائمة، حيث تتأثر مؤسسات الائتمان بالتغيرات التي تطرأ على البنية الاقتصادية الكلية التي تنشط بها.

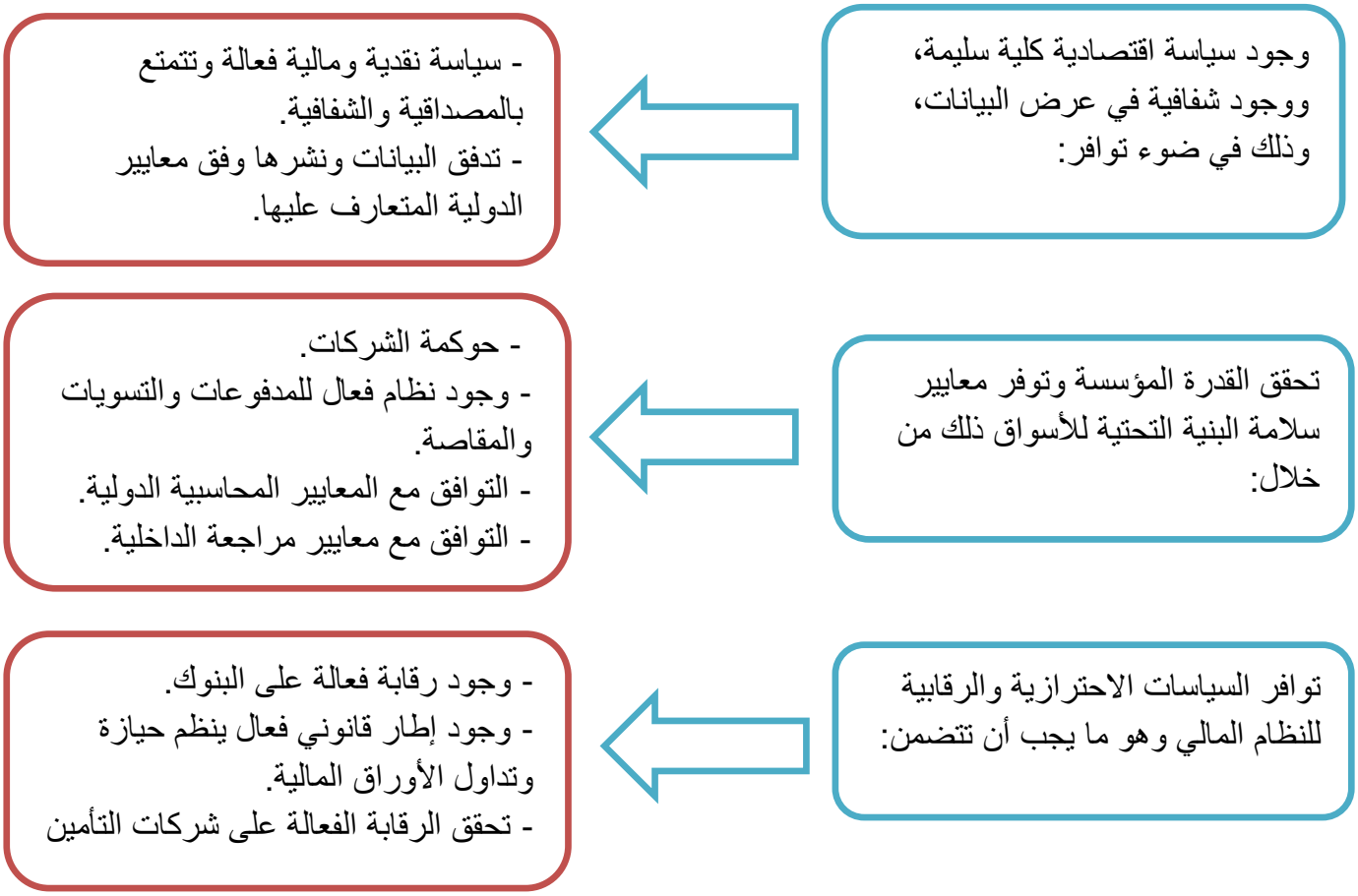
2- الجهاز الداخلي لتسيير المخاطر في المؤسسات المالية والأسواق: من أجل الحفاظ على استقرار النظام المالي لابد من توفر الإطار المؤسساتي والتنظيمي الملائم، لتأطير كل من مستويات طبيعة، وإدارة المخاطر في المؤسسات التي تتكون منها.

3- فعالية الجهاز التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية ولنظم الدفع: إن فعالية وكفاءة الإطار المؤسساتي وقدرة النظام على التكيف مع الابتكارات والتغيرات في البيئة المالية، تعتبر أيضا من الشروط اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي.

[1] فايزة مخالفة، مريامة رويبح، مرجع سبق ذكره، ص ص59،60.

ومن خلال ما تطرقنا إليه يمكن تلخيصه في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): محددات الاستقرار المالي



المصدر: فايزة مخالفة، مريامة رويبح، مرجع سبق ذكره، ص60.

المطلب الثالث: رهانات الاستقرار المالي.

يوجد عدة رهانات يتعرض لها الاستقرار المالي وهي:[1]

1- الاستقرار المالي سلعة عامة.

غالبا ما ينظر إلى أنشطة التمويل الحديثة باعتبارها أنشطة خاصة محضة، يجني ثمارها أساسا،إن لم يكن بصفة حصرية، الأفراد والمؤسسات من القطاع الخاص، غير أن هناك روابط بالغة الأهمية ترتبط بين الأسواق المالية في أي بلد بنقود الثقة والاقتصاد الحقيقي فيه.

قامت العديد الدراسات النظرية بإثبات أن الاستقرار المالي الدولي هو عبارة سلعة عامة دولية وهو ما استوجب تنسيق العمل الجماعي على المستوى العالمي من أجل ضمان هذا الاستقرار، في حين أن هذا الطرح اصطدم بعدة اعتراضات ولكن لا شك من أن عواقب وردود الاستقرار المالي الدولي على الاقتصاد العالمي والنمو كفيلة بدعم هذا الرأي.

2- الاستقرار لا يعن الجمود.

يجب التأكيد على أن الاستقرار ليس مرادف للجمود، يجب على المؤسسات المالية أن تتطور أن يواكب أدائها الضغوط التنافسية كما يجب عليها أن تتكيف والتغيرات المفاجئة في البيئة الاقتصادية الكلية.

التحدي هو بالضبط السماح لآلية السوق لعب دورها مع منع ظهور أي خلل في النظام المالي الذي من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد ككل.

3- الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

إن الاستقرار المالي هو شرط ضروري للنمو الاقتصادي، وذلك ضمن علاقات متبادلة مع الاستقرار النقدي الواقع، أن فعالية السياسة النقدية تتطلب نظام مالي قوي ومستقر بضمان انتقال آثارها على الاقتصاد الحقيقي كما أن سياسات الاقتصاد الكلي تساعد على ضمان استقرار النظام المالي، غير أن مسألة تحديد المستوى الكفء لا تزال قائمة.

4- الاستقرار المالي والخطر النظامي.

[1] ذهبي رتيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

نظرا لأن النظام المالي يتسم بحالة من المد والجزر التي لا تنته، فإن مفهوم الاستقرار المالي لا يشير إلا موقف أو مسار زمني واحد وثابت يمكن للنظام العودة إليه بعد صدمة ما وإنما يشير إلى نطاق ممتد أو سلسلة منفصلة من الأحداث. وتتصف هذه السلسة بأنها متعددة الأبعاد، فهي تحدث عبر العديد من المتغيرات التي يمكن مشاهدتها وقياسها، والتي يمكن استخدامها في التحديد الكمي لمدة كفاءة النظام المالي في أداء وظائفه التسييرية.

بحيث تعددت محددات الاستقرار المالي حاليا لتشمل إضافة للسلامة والمتانة لمالية محددات أخرى، ممثلة في الاستقرار الاقتصادي الكلي، الصدمات الخارجية، وحتى البيئة السياسية والأمنية، وبالتالي فإن تقييم مدى الاستقرار المالي يستلزم اعتماد مفهوم نظمي شامل.

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الاستقرار المالي بتوضيح مفهومه وتقديم لمحة تاريخية حوله وبيان أهميته كرفع معدلات النمو وكذلك إبراز مؤشرات قياسه وإيضاح مختلف البدائل المتاحة لحل الأزمات من خلاله، كما تم أيضا تحديد مختلف التحديات التي تعيق وجود استقرار مالي وأسبابه ومصادره والآليات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيزه. ومن أهم النتائج التي نستخلصها في هذا الفصل هي:

- الهدف من الحفاظ على استقرار نظام المصرفي هو تجنب الأزمات والاضطرابات فيه، ونجد أن شرط تحقيق الاستقرار المالي يشمل في أن يكون النظام المالي قادر على تحمل الصدمات دون أن يعطي فرصة لتراكم التشوهات التي تؤثر عليه؛

- يعتبر الحفاظ على الاستقرار المالي من أهم الايجابيات التي تسعى البنوك أن تجعلها من أولوياتها للوصول إلى أهدافها؛

- تشجيع لاعتماد سياسات وقائية وعلاجية لتفادي عدم الاستقرار مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار إلى النظام المالي مع إمكانية تفادي آثار الصدمات من القطاع المالي إلى القطاع الحقيق والعكس.

سنقوم في الفصل القادم بدراسة تحليلية لدور الشمول المالي في الجزائر خلال فترة (2000-2022).

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر

تمهيد:

يعد الشمول المالي أحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية في العديد من الدول حول العالم. حيث يعتبر الوصول الشامل إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات والمؤسسات أمرًا حيويًا لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق الاستقرار المالي. وتعد الجزائر من بين الدول التي تولي اهتمامًا كبيرًا لتعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في إطار رؤية تنموية شاملة ومستدامة.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى إجراء دراسة تحليلية للشمول المالي في الجزائر وتحديد دوره في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة من 2000 إلى 2022. وتقييم واقع الشمول المالي في الجزائر وفهم تأثيره على استقرار النظام المالي والاقتصادي. والذي تم تقسيمه إلى المبحثين التّاليين:

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه.

المبحث الثاني: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي وأهم انعكاساته.

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه

سنلقي الضوء في هذا المبحث على واقع الشمول المالي في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، بالإضافة إلى التعرف على أهم المعيقات التي تحول دون تحقيق الشمول المالي وسبل تعزيزه.

المطلب الأول: واقع الشمول المالي للدول العربية بالنسبة لدول العالم

الشمول المالي في المنطقة العربية وفقا لصندوق النقد الدولي، لا تزال المنطقة العربية تسجل إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث أن18% فقط من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام 2014، مقارنة مع 43% في البلدان النامية، و24%في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة الى 13% عند النساء، كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي 2014 إلى أن المنطقة العربية، بإستثناء دول الخليج الست، تسجل أعلى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات المالية، حيث أن 80% من السكان أو ما يعادل نحو 200 مليون نسمة ليس لديهم حساب مصرفي. وبحسب صندوق النقد العربي، إن الدول العربية باستثناء دول الخليج، هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي 21%-26% عام 2016، وامتلك نحو 30% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 34%. وفي حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء 5% في العالم، ترتفع إلى 8% على مستوى الدول العربية، وتشير الإحصاءات إلى أن 93% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في اية مؤسسة مالي رسمية، أدنى معدل في العالم .[1]

تجدر الإشارة إلى الفروقات الواسعة بين الدول العربية فيما يخص الشمول المالي، ففي العام 2014، على سبيل المثال كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت بحوالي 83%، و82%؛ و73%، على التوالي في المقابل، سجل الشمول المالي نسب منخفضة في اليمن، والصومال، والعراق بحوالي 6%، و8%، و11%، على التوالي لذلك، تقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة حيث تفوق نسبة

[1] عبد الكريم بن عامر، كوثر بن طواف، **واقع سياسة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي مع التركيز على حالة الجزائر**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 01، جانفي 2023، ص652.

ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 62% ، المجموعة الثانية تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24%-62%. وتتضمن المجموعة الثالثة كل من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24%، وهو متوسط دول إفريقيا جنوب الصحراء.

يبين الجدول الموالي نسب البالغين الممتلكين لحسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية لبلدان العالم العربي مقارنة بالعالم، حيث تعتبر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد أو شركات تقديم الخدمات المالية) المؤشر الرئيسي للشمول المالي لأنها تعبر عن قدرة هذه المؤسسات على تشجيع الأفراد على الادخار[1].

الجدول رقم (08): نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية رسمية في البلدان العربية والعالم

	المراحل	العالم العربي	العالم
2019-2000	المرحلة الأولى	%22.3	%51
	المرحلة الثانية	%29	%62
	المرحلة الثالثة	%37.2	%69

المصدر: سهيلة غماري، ايمان سنوسي، سمية زناستي ،**الشمول المالي وتحدياته في الدول العربية :ما واقع الاقتصاد الجزائري ؟**، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، المجلد 6، العدد1،الجزائر، 2022، ص 88.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة ملكية الأفراد البالغين لحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية في البلدان العربية شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2000-2019 حيث مرت من 22.3% في 2011 الى37.2% عام 2017، لكنها لازلت أقل من المستوى المطلوب مقارنة مع دول العالم وذلك رغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، حيث يمتلك 69% من الأفراد البالغين حسابات لدى البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية (عبر الهاتف المحمول) بعدما كانت لا تتجاوز 51% في 2011. حيث تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 515 مليون بالغ في مختلف أنحاء العالم قد فتحوا حسابات أما في مؤسسات

[1] اتحاد المصارف العربية، **واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه**، إدارة الدراسات والبحوث، 27،02،2017، ص1.

مالية أو من خلال تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة ما بين عامي 2000 و2019. تجدر الاشارة الى أن هناك فروقات واسعة بين الدول العربية فيما يخص الشمول المالي تسمح بتصنيف دول العالم العربي الى ثلاث فئات متجانسة تقريبا.

والجدول التالي يبين تصنيف دول العالم العربي حسب مؤشر الشمول المالي

جدول رقم (09): تصنيف دول العالم العربي حسب مؤشر الشمول المالي

الفئة الاولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة
دول ذات معدلات مرتفعة	دول ذات معدلات متوسطة	دول ذات معدلات منخفضة
الإمارات 87%	الجزائر 43%	العراق 20%
الكويت 80%	مصر 32%	موريتانيا 19%
سلطنة عمان 49%	الاردن 42%	السودان 15%
قطر 66%	لبنان 45%	اليمن 6 %
السعودية 72%	ليبيا 66 %	جيبوتي 12%
البحرين 83%	فلسطين 25 %	الصومال 8%
	تونس 37 %	
	المغرب 28 %	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(The World Bank,The Global Findex Database)، (The World Bank,World Development Indicators).

يتبين من الجدول أعلاه أن دول الخليج هي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة الأفراد الذين يملكون حسابات مالية في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 69%، أما بقية دول العالم العربي فتنقسم الى دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة وأخرى منخفضة بنسب متفاوتة.

ويوضح الجدول التالي ترتيب الدول العربية عالميا حسب مؤشر الشمول المالي، وذلك بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي لـ 176 دولة حيث تم حساب هذه البيانات بالاعتماد علي عدة مؤشرات هي:

- عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100ألف بالغ؛
- عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ؛
- عدد المقترضين من كل 1000 ألف شخص بالغ؛
- عدد المودعين لدى البنوك من كل 1000 بالغ؛
- نسبة القروض الي الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (10): ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر الشمول المالي

الدولة	مؤشر الشمول المالي %	الترتيب
لبنان	51.70	37
عمان	46.90	42
الكويت	42.90	56
قطر	41	57
الاردن	38.58	68
الامارات	33.9	76
المغرب	31.25	83
تونس	30.95	87
السعودية	25.68	102
ليبيا	20.58	109
فلسطين	21.36	121
مصر	20.98	123
الجزائر	9.85	137
السودان	5.92	143
اليمن	3	170

المصدر: سليمة غرزي، رفيقة صباغ، **الشمول المالي في الدول العربية ..واقع و افاق** ،مجلة أبعاد اقتصادية،جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، المجلد10، العدد2، 2020، ص521.

تشير الاحصائيات الى أن الجزائر تحتل مرتبة متواضعة جدا في الترتيب العربي وكذا العالمي لمستوى الشمول المالي بمعدل 9.85% والرتبة 137 عالميا، بينما لبنان، عمان، الكويت، قطر، الأردن والامارات احتلت المراتب التالية على التوالي: 37، 42، 56 ،57، 68 و76 عالميا. أما بقية الدول فهي تحتل مراتب تجاوزت المئة وهذا ما يدل على ان المنطقة العربية لا تزال تسجل أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي.

المطلب الثاني: تحليل وضعية الجزائر فيما يتعلق بالشمول المالي

يتميز الشمول المالي في الدول العربية ومن بينها الجزائر بالضعف باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، فالأمر يختلف من حيث انتشار الخدمات المصرفية، ووفقا لصندوق النقد الدولي لاتزال المناطق العربية تسجل أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، إن البنك الدولي يعتمد في قياس الشمول المالي في الدول على عدة مؤشرات، لذا في هذه الدراسة سنقوم بتحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر.

إنّ الافتقار إلى آليات الشمول المالي يؤدي بالبعض إلى اللجوء إلى القنوات والوسائل غير الرسمية، فالجزائر تعاني منذ زمن من ارتفاع متزايد لنسبة الاقصاء المالي، أي ارتفاع متزايد لحجم النقد المتداول خارج القطاع المالي والمصرفي، والذي قدره بنك الجزائر نهاية 2017 بـ 4675 مليار دج أي ما يعادل 33% من الكتلة النقدية M2، حيث تمثل المعاملات النقدية والاكتناز للمؤسسات والعائلات ما بين 1500 و2000 مليار دج، أما الباقي فيمثل حجم التداول النقدي في الاقتصاد الموازي، وهو ما اجبر بنك الجزائر على دق ناقوس الخطر لتجنيد كل الامكانيات المتوفرة في سبيل امتصاص هذه الأموال واستثمارها، بدل اللجوء إلى الاستدانة من الخارج أو التمويل غير التقليدي[1].

الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي تتمركز ضمن دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع، وفيما يخص النسب المئوية لاهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات 2011، 2014،2017، 2021، فهي تظهر فيما يلي:

[1] صليحة بوسليماني، فايزة بريش، **واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، عدد خاص، الجزء 02، مارس 2023، ص30.

أولا: ملكية حساب مالي في مؤسسة مالية رسمية: يقيس هذا المؤشر نسبة امتلاك الأفراد لحساب في بنك أو مؤسسة مالية رسمية يسمح لها بالحصول على الخدمات المالية الأساسية[1].

جدول رقم (11): نسبة ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية إلى اجمالي السكان البالغين

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2011	2014	2017	2021
حساب مالي في مؤسسة مالية رسمية	%33	%50	%43	%44

المصدر:

https://www.findevgateway.org/ar/country/aljzayr

https://www.albankaldawli.org

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة الأفراد الذين **يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية** من مجموع السكان البالغين في تزايد من سنة على أخرى، مسجلة نسبة 33% سنة 2011 لتصل إلى 50%سنة 2014 مما يعني تحسن في مستويات الشمول المالي خلال هذه الفترة، وهي نسبة متوسطة، في حين حدث تراجع في سنة 2017 إلى 43% مقارنة بـ50% سنة 2014،كما نسجل ارتفاع طفيف 44% في سنة 2021، ويرجع ذلك إلى الوضعية التي عاشها الاقتصاد الجزائري جراء الصدمة النفطية 2014، وانخفاض مستويات الدخول، وعدم وجود المال الكافي لفتح حساب مصرفي، ناهيك عن انعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية بالإضافة إلى التكلفة وبعد المسافة.

ثانيا: مؤشر الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية: يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية.

[1] رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، **تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017 مع الإشارة إلى الدول العربية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 03، سبتمبر 2021، ص376.

جدول رقم (12): نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض الى اجمالي السكان البالغين

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2011	2014	2017	2021
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	%1	%6	%5	%4

المصدر:

https://www.findevgateway.org/ar/country/aljzayr

https://www.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ **نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية** منخفض جدا حيث بلغ 1% سنة 2011 وارتفع إلى 5% سنة 2017، لينخفض إلى 4% سنة 2021، حيث نجد نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية مقابل الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء أنّ معظم الاقتراض للبالغين هو من أفراد العائلة والأصدقاء حيث ارتفت النسبة من 13% سنة 2014 إلى 19% سنة 2017 وهذا يدل على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية كضعف البنى التحتية، ارتفاع معدلات الفائدة، مما يعني ارتفاع تكاليف الاقتراض خاصة طويل المدى، بالإضافة إلى وجود أسباب دينية تحريم التعامل بالفائدة، تفشي ظاهرة الاكتناز....

ثالثا: ملكية بطاقة الائتمان المصرفي

جدول رقم (13): مؤشر نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الائتمان المصرفي إلى اجمالي السكان البالغين

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2011	2014	2017	2021
ملكية بطاقة الائتمان المصرفي	%1	%6	%3	%3

المصدر:

https://www.findevgateway.org/ar/country/aljzayr

https://www.albankaldawli.org

بالنسبة **لملكية بطاقة الائتمان المصرفي** والتي تعد بوابة نحو الشمول المالي إلا أنها سجلت تراجع حيث بلغت النسبة 6% سنة 2014 وانخفضت إلى 3% سنة 2017، لتستقر عند نفس النسبة 3% في سنة 2021، ويُعزى هذا الانخفاض إلى حالة النشاط التجاري خاصة بالنسبة للتجارة الالكترونية حيث مازال الوضع يعرف نوع من الركود، الأمر الذي أثر بشكل كبير في استعمال هذا النوع من البطاقات.

رابعا: الخدمات المالية غير الرسمية (اقتراض): يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين يقترضون من العائلة أو الأصدقاء

جدول رقم (14): مؤشر نسبة الأفراد المقترضين من العائلة أو الأصدقاء إلى اجمالي السكان البالغين

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2011	2014	2017	2021
الاقتراض من العائلة او الاصدقاء	%25	%13	%19	%31

المصدر:

https://www.findevgateway.org/ar/country/aljzayr

https://www.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء لدى الجزائريين البالغين بلغت 25% سنة 2013، وانخفضت إلى 13% سنة 2014، وسجلت ارتفاعا أخر في 2017 بنسبة 19%، لتقفز إلى 31% سنة 2021، وبالمقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية نجد فجوة التوزيع كبيرة لصالح الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء، ويرجع ذلك إلى نقص الوعي لدى الأفراد، وتفشي ظاهرة الاكتناز، وهذا القصور في المؤسسات المالية الرسمية يعتبر أحد نقاط الضعف للنظام المصرفي الجزائري.

خامسا: حساب ادخار في مؤسسة مالية رسمية

يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين يقومون بالادخار على مستوى المؤسسات المالية الرسمية، ويكشف هذا المؤشر عن مدى انتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع وتفضيلهم للتعاملات المالية الرسمية، كما يبين الدور

الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية وقدرتها على تعبئة الادخار الخاص من خلال تنويع الأوعية الادخارية وتقديم خدمات متميزة[1].

جدول رقم (15): مؤشر نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات ادخار في مؤسسة مالية رسمية

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2011	2014	2017	2021
ادخار الاموال	-	%45	%39	%46

المصدر:

https://www.findevgateway.org/ar/country/aljzayr

https://www.albankaldawli.org

بالنظر إلى ادخار الأموال فقد بلغت في سنة 2014 ما نسبته 45% لتنخفض إلى 39% سنة 2017، ويعزى هذا التخفيض إلى ارتفاع معدلات التضخم التي أدت إلى تآكل الأجور خاصة بعد انخفاض أسعار البترول، كما أن المواطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية دون المستوى المأمول، الأمر الذي يتطلب من البنوك المركزية بذل الجهود التوعوية بهدف تغيير سلوك الادخار لدى المواطنين وحثهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية. لترتفع إلى 46% سنة 2021، وذلك بعد تبني الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي، حيث ظهر تقدم واضح في إعداد الحسابات المصرفية.

[1] محمد طرشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص127.

سادسا: الفجوة بين الجنسين: والذي يقيس مدى التكافؤ في توزيع الموارد والفرص.

جدول رقم (16): مؤشر الفجوة بين الجنسين

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات		2011	2014	2017	2021
الفجوة بين الجنسين	ذكر	%46	%61	%56	%57
	أنثى	%20	%40	29%	%31

المصدر:

https://www.findevgateway.org/ar/country/aljzayr

https://www.albankaldawli.org

نلاحظ ارتفاع المؤشر لكلا الجنسين في 2014، 61% بالنسبة للذكور و40%بالنسبة للإناث، لينخفض في سنة 2017 إلى 56% بالنسبة للذكور و29%بالنسبة للإناث، ويرجع ذلك إلى غياب الوعي حول قضايا عدم المساواة بين المرأة والرجل وعدم أخذ احتياجات الجنسين في الاعتبار في كافة السياسات الوطنية، بالإضافة إلى وجود نسب مرتفعة من البطالة بالنسبة للنساء في الأرياف، كون هناك نسبة قليلة من النساء اللائي يمارسن مهن حرة. ليرتفع مجددا في سنة 2021، 57% بالنسبة للذكور و31% بالنسبة للإناث.

المطلب الثالث: معوقات الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه

أولا: معوقات الشمول المالي في الجزائر

يمكننا حصر أسباب ضعف معدلات الشمول المالي في الجزائر في النقاط التالية[1]:

- البنية التحتية المالية الضعيفة، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية أو لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المقدمة، عددها، جودتها وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة؛

[1] نارجس معمري، حميدة أوكيل، **الشمول المالي في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة القسطاس للعلوم الادارية والاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2019، ص ص 43، 44.

- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطء تنفيذالمعاملات والخدمات المالية المقدمة، ومسايرة التطورات الراهنة؛

- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة، وهو ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد؛

- ضعف مستوى التثقيف المالي، وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية؛

- هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية؛

- ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للإقصاء المالي، إضافة إلى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات، ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية، والتي عادة ما تكون في إطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد.

ثانيا: سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر

من أهم الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ما يلي:

- **دعم البنية التحتية المالية:** يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة، إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي، يتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية التي يمكن أن تتضمن ما يلي:
  - توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال اصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛
  - تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة، إضافة إلى انشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل: وكلاء البنوك، خدمات الهاتف المصرفي، ونقاط البيع، والصرافات الآلية وخدمات التأمين والاوراق المالية وغيرها وفقا لتشريعات كل دولة؛
  - تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛

- الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع[1].

– **تنويع المنتجات المالية وتطويرها**: الغرض منها هو تقديم جملة من الخدمات المصرفية المتنوعة والمتطورة لتغطية أكبر عدد ممكن من الفئات المجتمعية، وذلك من خلال:

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها وتسويقها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات؛
- مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم، وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين بإستغلال ظروفهم واثقالهم بالقروض؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء، ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكلفة أقل؛
- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الحاجيات الشخصية والعائلية؛
- تفعيل دور السوق المالي من خلال تسعير مؤسسات وشركات أكثر، عمومية وخاصة لتوفير منتجات أكثر وبالتالي امتصاص سيولة أكثر؛
- تشجيع اندماج المصارف الصغيرة فيما بينها قصد تكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم خدمات متنوعة تلبي كافة احتياجات الافراد، خاصة التمويلات الضخمة التي تفوق الحدود الائتمانية التي يمكن أن يوفرها مصرف واحد لعميل واحد[2].

---

[1] صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، رقم77، 2017، ص8.

[2] عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي، **الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعيقات والحلول**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، يونيو 2020، ص ص 131،132.

- **الحماية المالية للمستهلك:**

نظرا لنمو وتطور القطاع المالي، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الالكترونية والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك ماليا بإهتمام كبير مؤخرا وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي، بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وذلك من خلال:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية، وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج؛
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛
- توفر آليات للتعمال مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة، وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب[1].

- **مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب:**

يسمح تحسين الإطار القانوني في هذا المجال بإخراج الجزائر منذ فيفري 2016 من البيان العام لمجموعة العمل المالي، الذي يتضمن قائمة البلدان التي تعرف إخفاقات استراتيجية في هذا المجال.

- **مجال الشمول المالي:**

تعزز النظام المصرفي في عام 2016 بعشرين (20) وكالة جديدة، و35 وكالة في عام 2017، هذا ولاتزال الشبكة العمومية مهيمنة إلى حد كبير، مع ذلك تبقى الوساطة المصرفية ضعيفة نسبيا وفي حاجة إلى تحفيز كبير، شهدت القروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا بنسبة (14.92%و10.13%) خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي، ارتفعت القروض الموجهة للأسر بنسبة 15.13% في عام 2015، و15.36% عام 2016، وللإشارة فإن القروض الممنوحة للأسر تمثل أساسا القروض الرهينة[1].

[1] جازية حسيني، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد23، 2020، ص101.

المبحث الثاني: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي وأهم انعكاساته

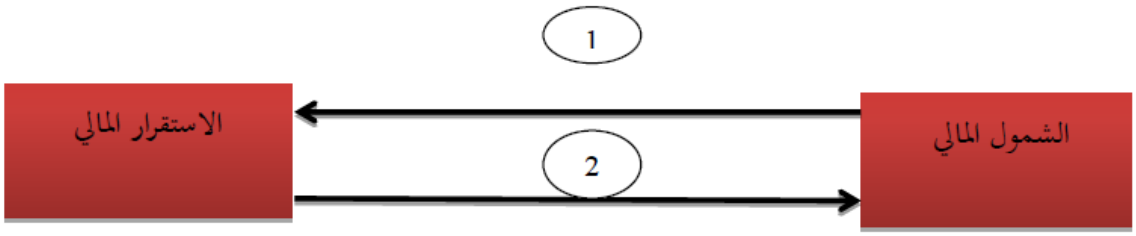
قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية مثل سكان المناطق الريفية. ويوحي ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي.

المطلب الأول: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي

كشفت الدراسات أنّ العلاقة بين الاستقرار المالي هي وجوب التعايش المشترك، فمن جهة من الصعب تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المصرفي، ومن جهة أخرى من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي عندما يكون قطاعا واسعا من النظام الاجتماعي والاقتصادي مستبعدا ماليا،

أنّ الشمول المالي لا يرتبط بالاستقرار المالي فقط بل يرتبط بالاستقرار النقدي أيضا، مما يوحي إلى وجود ارتباط بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (06): العلاقة العكسية للشمول المالي والاستقرار المالي



المصدر: صلاح الدين بوشيبة، مرجع سبق ذكره، ص24.

نمير اتجاهين:

أولا: اتجاه الارتباط من الشمول المالي إلى الاستقرار المالي

يؤدي إلى النّتائج التالية:

- وجود قطاع مالي شامل يكون أكثر تنوعا، له قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار، كما يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء ومن ثم تخفيف المخاطر النّظامية؛

[1] صلاح الدين بوشيبة، مرجع سبق ذكره، ص51.

- يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛

- القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي.

ثانيا: اتجاه الارتباط العكسي من الاستقرار المالي إلى الشمول المالي

يؤدي إلى النتائج التالية:

- يبني الاستقرار ويعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر اقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي؛

- يؤثر الاستقرار بشكل إيجابي على العوامل التالية على سبيل المثال: التضخم، أسعار الفائدة بما ينعكس إيجابا على تخفيض أسعار بعض المنتجات الرئيسية، ومن ثم إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.

ومن خلال ماتم تناوله نجد أن الشمول المالي يحقق مجموعة من الإيجابيات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي على النحو التالي[1]:

- يمكن أن يؤدي الشمول المالي إلى تنوع الأصول المصرفية بدرجة أكبر وزيادة تنوع محافظ الائتمان؛

- زيادة عدد المدخرين الصغار يزيد من حجم قاعدة الودائع واستقرارها نتيجة تعدد الفئات المشمولة بخدمات القطاع المالي الرسمي، فضلا عن توفر سيولة عالية؛

- يساهم الشمول المالي من تحسين فعالية السياسة النقدية مما يؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي؛

- الاستقرار المالي يبني ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل مما يجعل من المرجح أن يرغب الأفراد في أن يتم شمولهم المالي.

[1] صلاح الدين بوشيبة، مرجع سبق ذكره، ص25.

المطلب الثاني: انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي

تأسيسا على ما تقدم يمكن فهم العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي إذ من الصعب تصور تحقيق أحدهما في غياب الآخر، ويوحى ذلك إلى وجود ارتباط متلازم بينهما على نحو ما سنوضحه في هذه الفقرة.

إن سياسة الشمول المالي سياسة ذكية تنطوي بالفعل على إمكانية دعم الاستقرار المالي الذي هو هدف الشمول المالي، حيث يستند تطبيق هذه السياسة على نقاط رئيسية هي[1]:

- يمكن لسياسة الشمول المالي أن تكون عاملا قويا لنمو قوي وشامل، إذ أن زيادة الأدلة (الاقتصاد الكلي، الناتج المحلي الإجمالي، الاستقرار المالي التقليص من عدم المساواة، تخفيف آثار الصدمات وإدارة الأزمات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهد ماكينزي العالمي في الأونة الأخيرة، قد أظهرت أن الشمول المالي هو المحرك للنمو الإقتصادي والإستقرار المالي، وأن الإستبعاد المالي يشكل مخاطر شديدة على الإستقرار المالي، ويمكن أن تكون ضارة للسلامة المالية؛
- إن الشمول المالي يمكن أن يعزز قاعدة رأس المال المحلية، ومن ثم تقليل الاعتماد على

تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض مخاطر الصدمات الخارجية؛

- تساهم سياسة الشمول المالي في تحيق الحماية المالية للمستهلك وبالتالي التعزيز من الإستقرار المالي، إن توسيع قاعدة الشمول المالي تساعد على تحقيق الاستقرار المالي، لما لها من تأثير إيجابي، وفي نفس الوقت هذا لا يفي بالضرورة أن زيادة الشمول المالى لا تؤثر سلبا على الإستقرار المالي؛
- إن الشمول المالي يحسن كفاءة عملية الوسطية المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على المبيعات والمعاملات المستحدثة (الإبتكار المالي الرقمي).
- يعمل الشمول المالي على زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية، حيث تع البيئة التي تتميز ببنية مرتفعة للمستفيدين ماليا والتي يلجأ فيها هؤلاء إلى التمويل غير الرسمي بيئات أكثر هشاشة وعرضه لعدم الإستقرار المالي؛

[1] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 79،78.

- تطبيق سياسة الشمول المالي تساهم في توزيع أفضل للمخاطر وتحسن إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم القطاع المالي الشامل يتميز بودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل مستوى معين من الشمول المالي، مما يساهم في تخفيف آثار "السحب المكثف للودائع (بإعتباره واحدا من محركات الأزمة المالية حيث يعمل السحب على) خلق الأزمة وتسريع إنتشارها، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة (10%) من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المائة، كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات الدورية، وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدرا مستقرا للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها.

من المفترض أن تدعم سياسة الشمول المالي حالة الإستقرار المالي وتساهم في إدارة المخاطر، من ناحية هي تستعمل على إحتواء فئات واسعة من المستبعدين ماليا وتعيد إدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي وتضمن إنخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس المال الإجتماعي والمشاركة، كما يعمل هذا الإحتواء على تقليل مخاطر تبيض الأموال والفساد المالي وتمويل الإرهاب، ومن ناحية أخرى يمكن للتكنولوجيا المالية التي تعتمد عليها سياسات الشمول المالي أن تخلق المزيد من المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية بما يخدم النظام المصرفي مع مواجهة المخاطر الناشئة عن هذا التحول المالي الرقمي.

المطلب الثالث: واقع الشمول المالي مقارنة بالمؤشر Z_score للاستقرار المالي في الجزائر

مما سبق تمت دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر وفق مؤشرات جزئية، إلا أن المؤشر الرئيسي للشمول المالي يتمثل في الاستخدام والوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية المختلفة، وقياس مدى كفاءة وفعالية مؤسسات الوساطة المالية في التشجيع على ذلك، ينطبق هذا المؤشر على السكان البالغين فوق 15 سنة الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية الرسمية، ومنه سوف نقارن مستوى الشمول المالي الإجمالي في الجزائر بمؤشر **Z_score** للاستقرار المالي (نموذج كمي يستخدم لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية). والجدول الموالي يوضح مؤشر الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2014-2017

الجدول رقم (17): مؤشر الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر خلال السنوات (2011-2014-2017)

السنوات	2011	2014	2017
مؤشر الشمول المالي	%33	%50	%43
مؤشر Z_score للاستقرار المالي	%19	%18	22%

المصدر: نسرين رجال دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي ص62

نلاحظ من خلال الجدول تحسن كل من مؤشر الشمول المالي ومؤشر Z - score للاستقرار المالي حيث تطور مؤشر الشمول المالي من 33% سنة 2011 الى 43% سنة 2017 يصنف مستوى الشمول المالي بين الدول العربية بالمستوى المتوسط، وكذلك نلاحظ سنة 2014 بلغ مؤشر Z - Score للاستقرار المالي 18 %وفي سنة 2017 أصبح 22 %وبالمقارنة بين المؤشرين نلاحظ أن الجزائر سجلت ارتباطا محايداً بفعل تأثير التحديات والظروف الصعبة على أداء القطاع المصرفي فيها وعدم فعالية إستراتيجية الشمول المالي المعتمدة في الجزائر وعدم وجود سياسة فاعلة تعمل عل كيفية تحقيق التآزر بين الشمول المالي والاستقرار المالي يرجع إلى تخلف النظم المصرفية سواء في مجال الوساطة المالية أو من ناحية إدارة المخاطر لمواجهة الصدمات المالية[1]

[1] نسرين رجال، مرجع سبق ذكره، ص ص 62،61.

خلاصة:

تمت دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر و ضبط مؤشراته، وتبيان دوره في الاستقرار المالي بعد الحصول على مختلف البيانات اللازمة في الدراسة، و قد تم التطرق لواقع الشمول المالي في الدول العربية مع التركيز على حالة الجزائر و مقارنته بمؤشر z-score للاستقرار المالي لتبيان العلاقة و الارتباط بينهما.

وتم التطرق الى أهم التحديات التي يواجهها الشمول المالي في الجزائر و سبل تعزيزه مع تبيان أهم السياسات المتبعة لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.

الخـــــــــــاتمة

الخاتمة:

أصبح الشمول المالي من القضايا ذات الاهتمام المتزايد في الآونة الاخيرة، و ذلك نظرا لأهميته في توفير استقرار في النظام المالي، تحقيق النمو الاقتصادي، مواجهة تحديات الفقر و البطالة و دعم العدالة واهداف التنمية الاقتصادية. و على هذا الاساس، و من خلال عرض المفاهيم النظرية للشمول المالي والاستقرار المالي و اثبات عدد كبير من الدراسات والتجارب دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ،بالنظر إلى أن قضية الشمول المالي قد حظيت باهتمام دولي ،حيث تعمل البلدان على تعزيز الشمول المالي من أجل الوصول وتقديم الخدمات المالية للجميع ، لا سيما في المناطق الإقليمية و المناطق الريفية والاهتمام بتمكين النساء وذوي الدخل المحدود وتقليل التهمي الاقتصادي لفئات معينة، لا يزال معدل الإقصاء المالي في الجزائر مرتفعا.

على الرغم من كل الجهود المبذولة الممكنة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ، إلا أن بنك الجزائر قد لعب دوًار مهًما فيه ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحسين وتطوير الخدمات المصرفية وتحقيق الخدمات المالية الشاملة.

1-نتائج الدراسة:

نستنتج مما سبق:

- يقوم الشمول المالي على الأبعاد الرئيسية التالية: القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية ومدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي إضافة إلى جودة الخدمات المالية؛

_ يتجسد تفعيل سياسات الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تحسين كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار القائم على الابتكار المالي الرقمي ، زيادة حصة القطاع المالي الرسمي يعمل القطاع غير الرسمي على تقوية البيئة المالية لجعلها أقل عرضة لعدم الاستقرار المالي والتوزيع الأفضل تقليل المخاطر عن طريق تنويع محفظة الأصول والخصوم في القطاع المالي؛

وعلى هذا الأساس يمكن فهم علاقة التداخل بين الاستقرار المالي والشمول المالي بحيث لا ينفصل الشمول المالي عن استقرار النظام المالي ،من ناحية أخرى إذا كان هناك عدد كبير من المجموعات المستبعدة مالياً ، فلن يتحقق الاستقرار المالي؛

– معظم الدراسات النظرية تنطوي على تحديد العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي مما يفسر التأثير الإيجابي لسياسات الشمول المالي على تطبيق الاستقرار المالي حيث وجدنا أن تطبيق سياسات الشمول المالي ليس لها تأثير سريع على الاستقرار المالي ، و ذلك بسبب أن سياسات الشمول المالي في الجزائر جديدة التطبيق وتأثير تطبيقه على الاستقرار المالي لم يتضح بعد؛

– لا تزال معدلات الشمول المالي في البلدان العربية بما في ذلك الجزائر دون المستويات العالمية و ذلك رغم التحسن الملحوظ الذي عكسه مؤشر الشمول المالي في سنة2017 و قد يعود ذلك خاصة الى تطور استخدام التكنولوجيا المالية ، في المعاملات المالية في بعض الدول؛

– يشكل الشباب نسبة عالية من المجتمع الجزائري ، لكنهم يواجهون عقبات كبيرة تمنعهم من الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية، كما نعلم جميعا إن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو نسبة ملكية حساب المؤسسات المالية للبالغين فوق سن 15عامًا ،لا يتمتع غالبية الشباب في الدول العربية بالاستقلال الاقتصادي قبل سن الخامسة والعشرين ولا يمكن للشباب الذين تقل أعمارهم عن 18عامًا فتح حساباتهم المصرفية وادارتها ،

وهذا ما يفسر سبب انخفاض معدل الإنفاق المالي وبالتالي بالنسبة للسكان الذين يتم تضمينهما مستبعدة اقتصاديا و اجتماعيا وماليا مما يصعب في بعض الأنظمة الاستثمار تحقيق الاستقرار المالي؛

– غياب إستراتيجية وطنية واضحة قلل من مستوى استخدام الخدمات المالية بالرغم من وجود كل أسباب تحقيق الشمول المالي في الجزائر؛

_ إمكانية السلطات العمومية في الجزائر تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتعزيز مستويات الشمول المالي.

_ ضعف مستوى التثقيف المالي في الجزائر مما أدى الى التأثير السلبي على معدلات الشمول المالي؛

_ ان الوفرة المالية ادت الى عدم وجود قلق على الاستقرار المالي في الجزائر هذا الاخير هو ليس نتيجة مؤشرات السلامة المالية بقدر ما هو مرتبط بالدعم من قبل السلطات العامة للقطاع البنكي اي ان الاستقرار المالي ليس

داخلياً بل هو استقرار محقق بعوامل خارجية وبالتالي عدم استمراره، لذلك لابد من مواصلة السلطات العمومية الاصلاحات في النظام المصرفي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي و الاستقرار المالي ولا يكون ذلك الا بزيادة الشمول المالي.

2-التحقق من صحة الفرضيات :

بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات الخاصة بالجزائر تم التوصل لما يلي:

- الشمول المالي هو عملية تسهيل الخدمات المالية بتكلفة قليلة من أجل تحسين الوضع المعيشي وتحقيق الاستقرار المالي وهو ما يؤكد صحة **الفرضية الأولى**.

- الاستقرار المالي هو تحقيق الاستقرار لمكونات القطاع المالي من مؤسسات مالية ، أسواق نقدية و مالية، من أجل الحد من خطورة الازمات المالية و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و هو ما يؤكد صحة **الفرضية الثانية**.

- توجد علاقة معنوية محايدة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي وهو ما يؤكد صحة **الفرضية الثالثة**.

3- الاقتراحات:

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة، ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

_ وجوب تدخل الدولة لتبني استراتيجيات تقوم على تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي؛

_ ضرورة تزويد الأفراد بالثقة و الوعي بمختلف الجوانب المالية من أجل ارتفاع نسبة الشمول المالي؛

- ضرورة ادراج الشمول المالي كهدف استراتيجي للدول العربية يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي مع ضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة لتحقيقه في الجزائر؛

الاهتمام بتطوير العمل المصرفي في الجزائر بتبني التقنيات المالية الرقمية الحديثة كنظم الدفع الالكترونية، و الاستفادة من الخدمات و المنتجات المالية المبتكرة؛

- زيادة برامج التوعية و التثقيف المالي و اجراء ملتقيات علمية و ايام دراسية من اجل دراسة و مناقشة كل ما من شانه زيادة الوعي و التعريف بالشمول المالي؛

-الاستفادة من الخبرات العربية و العالمية الناجحة في مجال الشمول المالي.

4-آفاق الدراسة:

في الاخير يمكن القول أن هذه الدراسة هي محاولة لمعالجة الموضوع و هي تفتح مجال البحث في بعض المواضيع الأخرى مثل:

- **دور الشمول المالي في محاربة الفقر.**
- **أثر التثقيف المالي على مستوى الشمول المالي في الجزائر.**

قائمة المراجع

أ- المراجع بالعربية

أولا: الكتب

1- إبراهيم زكرياء الشربيني، محددات وآثار استقرار المالي وكيفية قياسه، جامعة دمياط، الطبعة الأولى، مصر، 2006.

2- سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية(ماس)، بدون طبعة، القدس رام الله، فلسطين، 2016.

ثانيا: مقالات

1- أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكادمية، المجلد 04، العدد 02، جامعة شلف، الجزائر.

2- أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسات الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي في نظم مالية ومصرفية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، جامعة عنابة، الجزائر،2021.

3- تحسين توفيق هوزان، قياس الاستقرار المالي من المصارف التجارية المسجلة في السوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006 إلى 2010، مجلة جامعة زاخو، إقليم كردستان العراق، العراق، المجلد 03، العدد 02، 15 أيار 2015.

4- جازية حسيني، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، 2020.

5- حدة بوكينة، ألعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لآراء لعينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بوقائع مؤتمر العلمي الدولي لأول عام 2018، جامعة باتنة، جزائر، ديسمبر 2019.

6- رشيد نعمي، عبد الحفيظ بن سامي، تقييم الشمول المالي لسنة 2017 مع الاشارة لدول العربية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 03، سبتمبر 2021.

7- سليمة غرزي، رفيقة صباغ، الشمول المالي في الدول العربية واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2020.

7- سهيلة غماري، إيمان سنوسي، سمية زنائي، الشمول المالي وتحدياته في الدول العربية: ما واقع الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، الجزائر،2022.

9- صليحة بوسليماني، فايزة بريش، واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر، مجلة تكامل الاقتصادي، المجلد 11، عدد خاص، الجزء 02، مارس 2023.

10- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية(تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة بحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، أفريل 2019.

11- عبد الكريم بن عامر، كوثر بن طواف، واقع سياسة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي مع التركيز في حالة الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 01، جانفي 2023.

12- عبد الرزاق عريف، واقع الائتمان المالي في الدول العربية مع الاشارة إلى الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2019.

13- عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي، الشمول المالي في الجزائر: واقع، المعيقات والحلول، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 97، يونيو 2020.

14-فاضل موسى حسن المالكي، إسراء نظام دين حسن الطائي، ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الاسلامية، مجلة جامعة كربلاء للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 05، العدد 20.

15- فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدراة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة جلفة، الجزائر، جوان 2020.

16- مُحَّد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال، مجلد 01، العدد 01، 2019.

17- مروان بن قيدة، الرشيد بوعافية، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 01.

18- مشتاق محمود السبعاوي وآخرون، الاستقرار المالي في ضل النظام المالي والمصرف الاسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، العراق.

19- مصطفى العرابي، عبد المجيد قدي، ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الاسلامي، مجلة اقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، 2016.

20- نارجس معمري، حميد أوكيل، الشمول المالي في الجزائر واقع وتحديات، مجلة القسطاس للعلوم والادارية والاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2019.

ثالثا: مذكرات وأطروحات

1- بوبكر مصطفى، الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي- حالة النظام المصرفي الجزائري-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015.

2- حنين مُحَّد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة- البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، أطروحة مقدمة لنيل درجة ماجستير في كلية تجارية، قسم إدارة أعمال، جامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، مارس2017.

3- رمضان بلقيس فيسه، مُحَّد الفتحي سعدودي، آثر الخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي في الجزائر للفترة(2010-2021) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المدية، الجزائر،2021-2022.

4- ريمة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام مالي جزائري للفترة(2003-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013/2012.

5- سلسبيل قيدوم، تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك رأس الخيمة الوطني(RAK BANK) للفترة 2015-2021، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة مُحَّد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022/2021.

6- سهام بطاش، إسراء شوراء، دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المدية، الجزائر،2019-2020.

7- صلاح الدين بوشيبة، واقع وآفاق تعزيز شمول المالي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021-2022.

8- عبد الرحمان بن شيخ، متطلبات تكييف إدارة السياسة النقدية في الجزائر مع معايير الاستقرار المالي العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/2017.

9- فايزة مخالفة، مريامة رويبحة، الابتكارات المالية وآثرها على الاستقرار المالي العالم – دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة مُحَّد صديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019/2018.

10- مروى قاسمي، دنيا تراكمية، دور الشمول في تحسين الأداء البنكي(دراسة تحليلية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة 2011-2019)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة مُحَّد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر،2020-2021.

11- نسرين رجال، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تحليلية الجزائر خلال الفترة 2011-2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2021/2020.

رابعا: التقارير

1- إتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، إدارة الدراسات والبحوث، 2017/02/27.

2- رنا بدوي، الشمول المالي، البنك المركزي المصري،2023/03/17.

3- صندوق النقد العربي، إستخدام أدواة الدفع الالكتروني لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2019.

4- صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، رقم 77، 2017.

5- نغم حسين نعمة، السيد أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، وقائع مؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية تقنية الادارية، بغداد، 2018/11/29/28.

خامسا: المواقع

1- https://ebi.gov.eg

2- **https://www.findevgateway.org/ar/country/aljzayr**

3- **https://www.albankaldawli.org**

ب- المراجع بالانجليزية

(The World Bank, The Global Findex Database)، (The World Bank, World Development Indicators).